الانتخابات المباشرة الاولى لمجلس النواب العراقي

17 كانون الثاني 1953

- في وثائق سرّية أمريكية تُنشر للمرة الاولى-

صورة الغلاف: منح الرئيس الامريكي هاري ترومان وسام الاستحقاق من درجة القائد الاعلى للوصي عبد الاله (كان يحمل رتبة مشير في الجيش العراقي) في 28 آيار 1945؛ الوصي عبد الاله يصغي لحديث نوري السعيد.

الانتخابات المباشرة الاولى لمجلس النواب العراقي 17 كانون الثاني 1953
- في وثائق سرّية أمريكية تُنشر للمرة الاولى-

الاستاذ الدكتور

سنان صادق حسين الزيدي

الاستاذ المساعد الدكتور

محمد هاشم خويطر الربيعي

كلية التربية / الجامعة المستنصرية

2019

اسم الكتاب : الانتخابات المباشرة الاولى لمجلس النواب العراقي

17 كانون الثاني 1953- في وثائق سرّية أمريكية تُنشر للمرة الاولى-

المؤلف : الأستاذ الدكتور سنان صادق حسين الزيدي

الناشـــــــــر : دار الحداثة للنشر والتوزيع - بغداد

رقم الموبايل: 07505601552- 07704310541

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

الطبعة الاولى 2019

25سم × 18سم

عدد الصفحات :170

http://www-alhadatha.site123.me

krmalbtat371@gmail.com

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 2010 لسنة 2019

الاهداء

الى الشعب العراقي

الباحثان

المحتويات

الموضوع	الصفحة
- المقدمة	12-11
- مدخل تعريفي.....	16-15
- الانتخابات المباشرة الاولى لمجلس النواب العراقي في 17 كانون الثاني 1953 في وثائق سرية امريكية تنشر للمرة الاولى.....	54-19
- الخاتمة	58-57
- الهوامش	66-61
- المصادر.....	72-69
- الملاحق	108 -75
- الصور.....	128-111

المقدمـــــــــة

المقدمة

فرضت ظروف الحرب الباردة بين القطبين العالميين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية ، مجموعة من المتغيرات، كانت تدفع باتجاهات ومعطيات جديدة، ولاسيما في تاريخ العلاقات الدولية. يومها، انصبت جهود الدبوماسية الامريكية في الاهتمام بالتطورات الداخلية في دول الشرق الاوسط، ومنها العراقية، ومتابعتها عن كثب، وتأتي الانتخابات المباشرة الاولى لمجلس النواب العراقي في 17 كانون الثاني 1953 ، في سياق ذلك.

يؤلف التصدي لدراسة السياسة الامريكية تجاه العراق، موضوعاً حيوياً وعلمياً ومطلوباً في آن، كونه مليئاً بالدروس على اساس إنموذج للعلاقات بين دولة عظمى واخرى من بلدان العالم الثالث، تتحكم فيها مجموعة من القوى الدولية بدرجات متفاوتة، ومن منطلقات متباينة، وفي واقع الحال، يدخل موضوع الكتاب ضمن اهتمام الباحثين ومتابعتهما، كون اختصاصهما الدقيق تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الحديث والمعاصر، وأغلب دراساتهما السابقة تناولت جانباً مهماً من تاريخ الولايات المتحدة الامريكية وعلاقاتها مع دول المنطقة.

للوثائق الامريكية غير المنشورة ، اهمية استثنائية، في أية دراسة تتناول سياسة الولايات المتحدة الامريكية، وكان حصولنا على مجموعة من الوثائق السرية الامريكية غير المنشورة التي يعود تاريخها الى سنتي 1952 و1953، دافعاً مهماً للباحثين للتصدي لهذه الدراسة التي اهتمت بموضوع موقف الولايات المتحدة الامريكية من الانتخابات المباشرة الاولى لمجلس النواب العراقي في العهد الملكي. مع الأخذ بالحسبان ان الوثائق الامريكية التي استخدمت في هذه الدراسة عكست وجهة نظر السفير الامريكي ببغداد بورتن بيري الذي باشر بمهام عمله في السفارة في 11 آب 1952، وهيأته الدبلوماسية بما في ذلك قنصليتها في البصرة.

واخيراً يحدونا أمل كبير في ان تكون هذه الدراسة قد ادت الغرض منها بعدّها اسهامة علمية متواضعة في ميدان الدراسات التاريخية التي تخص تاريخ الولايات المتحدة الامريكية. ونرجو ان نكون قد وفقنا في تحقيق ما كنا نتمناه من تأليف الكتاب . وان يلقى القبول الحسن من القراء والباحثين . ومن الله التوفيق.

الباحثان

9حزيران2019

مدخل تعريفي

مدخل تعريفي :

ضم القانون الاساسي العراقي (الدستور) (صادق عليه المجلس التأسيسي العراقي في 10 تموز 1924 ، وتم نشره في 21 آذار 1925) 123 مادة موزعة على عشرة ابواب مع مقدمة، بحث الباب الثالث منه "السلطة التشريعية" وهي منوطة بمجلس الامة مع الملك ومجلسي النواب والاعيان، وللسلطة التشريعية حق وضع القوانين وتعديلها والغائها ، كما حدد شروط العضوية في مجلس الامة ومدتها. ويتألف مجلس النواب بالانتخابات بنسبة نائب واحد عن كل عشرين الف نسمة من الذكور، اما مجلس الاعيان فيعين أعضاؤه من قبل الملك[1].

وتبع مصادقة المجلس التأسيسي العراقي على الدستور في عهد الملك فيصل الاول (1921–1933)، تشريع قانون انتخابات النواب في 2 آب 1924، الذي نشر في الجريدة الرسمية في 22 تشرين الاول 1924، ونص على الانتخاب غير المباشر والتصويت السري، واعطى حق الانتخاب للذكور فقط على ان يكون عراقي الجنسية واكمل العشرين من عمره، ولم يخسر حقوقه المدنية وغير محكوم عليه بالسجن بجريمة أو جنحة تمس شرفه، وليس مجنوناً أو معتوهاً، ويعد كل المواطنين الذين تتوفر فيهم الشروط "منتخبون اولون" ، يستطيعون ان يصوتوا للمنتخبين الثانويين، ويقابل كل

منتخب ثانوي 250 منتخباً اولياً ووظيفة المنتخبين الثانويين انتخاب النواب[2].

أُجريت أول انتخابات نيابية في العراق لأول مجلس نيابي في عهد وزارة ياسين الهاشمي(1882–1937) في يوم 16 تموز 1925، ويومها، انتخب رشيد عالي الكيلاني(1892–1965) رئيساً لاول مجلس نيابي[3].

وقد بلغ عدد الدورات الانتخابية اثني عشر دورة، حتى 30 تموز 1952، جرت بالانتخاب غير المباشر[4]. ثم جرت أول انتخابات مباشرة في دورة المجلس الثالثة عشرة في 17 كانون الثاني 1953، واستمر عمل مجلس النواب حتى الدورة السادسة عشرة التي بدأت في 10 مايس 1958 ، وانتهت في 9 حزيران من السنة نفسها، على ان يدعى الى عقد اجتماعه الاول في دورته الانتخابية السادسة عشرة، في 1 كانون الاول 1958، ولكن قيام الجمهورية العراقية في 14 تموز 1958[5]، انهى هذه الدورة والحكم الملكي برمته.

الانتخابات المباشرة الاولى لمجلس النواب العراقي

17 كانون الثاني 1953

في وثائق سرّية أمريكية تُنشر للمرة الاولى

- الانتخابات المباشرة الاولى لمجلس النواب العراقي 17 كانون الثاني 1953 في وثائق سرّية أمريكية تُنشر للمرة الاولى :

أسهمت المتغيرات الجديدة في العراق بعد ان وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها، واشتداد الحرب الباردة بين القطبين العالميين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية، ومحاولة كل طرف استمالة أكبر عدد ممكن الى جانبها، الى سعي الاوساط الدبلوماسية الامريكية الحثيث لتكثيف جهودها لمراقبة التطورات الداخلية في العراق، بسبب أهميته الستراتيجية والاقتصادية الاستثنائية.

وإثرَ هذا التطور في العلاقات الدولية، سعت واشنطن الى تعزيز وجودها في العراق، لاسيما بعد أفول نجم بريطانيا وتخليها عن دورها في المنطقة لصالح الولايات المتحدة الامريكية في عام 1947، ولم يكن ذلك بمعزل عن متطلبات الامن القومي الامريكي باتجاه تعزيز نفوذها في العراق، لكي تتمكن من التصدي للسياسة السوفيتية في ظروف الحرب الباردة[6] . وعلى الرغم من ذلك، كانت الاوساط الدبلوماسية الامريكية في العراق تتحرك بتأن، ولاسيما بعد ان تبنت حكومتها "سياسة الاحتواء" .

في ضوء ما تقدم، حدد صانعو السياسة الامريكية، اهدافهم في دول الشرق الاوسط، ومنها العراق في حزيران 1952، على النحو الاتي: تقوية

دول المنطقة اقتصادياً وعسكرياً لتصبح قادرة على مقاومة تغلغل النفوذ الشيوعي فيها – بحسب ادعائهم- ؛ فضلا عن زيادة تأثير النفوذ الامريكي في دول المنطقة، وإتاحة المجال لحكومات دول المنطقة للمشاركة في مشاريع الدفاع عن المنطقة. عليه لجأت الحكومة الامريكية الى استخدام اساليب عدة لتحقيق اهدافها المذكورة آنفا؛ منها ، تزويد دول المنطقة بالسلاح والمساعدات المالية لتعزيز دفاعها، وتنمية اقتصادها، وحث البنك الدولي للمساهمة بهذا الاتجاه ، فضلا عن محاولة جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الاوضاع الداخلية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) لدول المنطقة عن طريق مراكز المعلومات الامريكية وبعثاتها الدبلوماسية الموجودة في هذه الدول [7].

وفي خضم التطورات السياسية في الشرق الاوسط والعراق تحديداً، اختارت وزارة الخارجية الامريكية في عهد الرئيس هاري ترومان(H.Truman) (1945–1953)، في شهر آب 1952 سفيراً جديداً لبلادها في العراق، هو بورتن بيري (Burton Berry) الذي التحق بمنصبه في 11آب 1952، وكان من اولويات مهام أعماله، مراقبة نشاط القوى السياسية في العراق، في سياق اهتمامه بالتطورات الداخلية العراقية، ومنها الانتخابات المباشرة. ولاشك في ان السفير بيري ما كان يفكر في تفاقم

الاوضاع الداخلية في العراق، الا من زاوية قلقه من ان يتحول العراق الى منفذ يتغلغل الاتحاد السوفيتي من خلاله الى المنطقة برمتها، وهذا بالتحديد هو الذي دفعه مع الهيئة الدبلوماسية الامريكية في بغداد الى ان تولي اهتماماً خاصاً ، بقضية مطالب القوى السياسية العراقية باجراء الانتخابات المباشرة لاعضاء مجلس النواب العراقي. فقد قدم بعض اعضاء مجلس النواب طلباً الى الحكومة العراقية في شباط 1951 تضمن تعديل قانون الانتخاب غير المباشر، على اساس ان الانتخاب المباشر أفضل منه، انسجاماً مع احكام الدستور العراقي الذي منح المواطن العراقي ممارسته من دون صعوبة، خلافاً لطريقة الانتخاب على درجتين، فضلا عن ذلك انها تقصر مدة الانتخابات وتبسطها، كما تضمن ارادة الناخبين في انتخاب نوابهم، والاهم من ذلك كله، ان الانتخابات المباشرة تؤدي الى دعم الحياة الحزبية، وعندما نوقش الطلب رفضه معظم اعضاء مجلس النواب الذين رأوا فيه ما يتعارض وفكرتهم في ابقاء دائرة الانتخابات ضيقة[8] .

أولت القوى السياسية العراقية وصحافتها ، يومها، قضية الانتخابات المباشرة، اهتماماً كبيراً وعدتها أمراً حيوياً في الحياة السياسية العراقية. بيد ان حكومة نوري السعيد(1888–1958) الحادية عشرة (15 ايلول 1950– 10 تموز 1952)، لم تستجب لمطالب القوى السياسية المعارضة ، وقدمت

"لائحة قانون تعديل انتخاب النواب رقم 11 لسنة 1946" ، الى مجلس النواب، واهم ماجاء فيه المادة السادسة التي نصت على "كل من وجه طعناً بإحدى طرق النشر المنصوص عليها في المادة 78 من قانون العقوبات البغدادي ضد الانتخابات التي تمت بمقتضى هذا القانون وبعد تصديق المضابط الانتخابية من قبل المجلس يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز السنتين او بغرامة لا تتجاوز الـ 500 دينار أو بكلتا العقوبتين" ، كما تضمن تعديل مدة الانتخابات، والغاء تمثيل اليهود في المجلس بعد ان هاجر أغلبهم الى اسرائيل ، وقد قبلت اللائحة باكثرية في المجلس، واتهمت القوى السياسية المعارضة الحكومة بأنها كانت تهدف من اللائحة الى رفض الهدف الاساسي بتطبيق الانتخابات المباشرة، وبعد تشريع اللائحة استقالت حكومة نوري السعيد في 10 تموز 1952[9]، فعهد الوصي الى مصطفى العمري (1885–1960) (12 تموز 1952–23 تشرين الثاني 1952) بتشكيل الحكومة في 12 تموز 1952[10]، لتبدأ مرحلة جديدة في مسيرة القوى السياسية الوطنية للمطالبة بتعديل قانون الانتخاب، وكانت احد اساليبها رفع مذكرات عدة الى الوصي عبد الاله (1913 –1958) الذي اعترف بوجود الفساد، وعليه دعا الى عقد مؤتمر البلاط في 3 تشرين الثاني، حضره عدد من رؤساء الوزارات السابقين فضلاً عن الى رئيس الوزراء العمري وكامل الجادرجي (1897–1968) رئيس الحزب الوطني ومحمد

مهدي كبة (1900– 1984) رئيس حزب الاستقلال ، وشدد رؤساء الاحزاب على اهمية الانتخاب المباشر، عدا نوري السعيد رئيس حزب الاتحاد الدستوري[11].

وفي ضوء ذلك، وافق مجلس الوزراء العراقي في 6 تشرين الثاني 1952 على تشكيل لجنة تضم فريقا من كبار علماء القانون والادارة على ان يشترك فيها ممثلون من الاحزاب السياسية، لتقوم بانجاز قانون الانتخاب المباشر، ومن ثم مصادقة مجلس النواب عليها[12]. بيد ان القوى السياسية رفضت الاشتراك في اللجنة عدا حزب الاتحاد الدستوري، واقترحت القوى السياسية اصدار مرسوم بتعديل قانون الانتخاب وجعله مباشراً مع توفير الضمانات لحرية الانتخابات[13].

كان هذا التقاطع بين القوى السياسية المعارضة والحكومة العراقية بداية لانطلاق انتفاضة تشرين الثاني 1952 التي هزت اركان الحكم الملكي العراقي، وكادت ان تسقطه، بعد ان سيطر المتظاهرون على الشارع العراقي في بغداد والمحافظات، الامر الذي دفع الوصي لأن يطلب من مصطفى العمري تقديم استقالته في 23 تشرين الثاني 1952 وتكليف رئيس اركان الجيش العراقي نور الدين محمود (1899–1981) بتشكيل الوزارة (23 تشرين الثاني 1952– 23 كانون الثاني 1953) في اليوم نفسه[14]. هذه

الامـور، وغيرهـا، كانـت السـفارة الامريكيـة تراقبهـا عـن كثـب وتبلـغ وزارة الخارجية الامريكية برسائلها وبرقياتها بتلك التطورات أول بأول.

تتوافر في الوثائق الدبلوماسية السرية غير المنشورة ، حقائق كثيرة عن مدى اهتمام الامريكان بالانتخابات المباشرة. فقد أدرك السفير الامريكي في بغداد بيري ان الوعد الذي قطعه رئيس الوزراء نور الدين محمود على نفسه في 24 تشرين الثاني 1952 بعد تسنمه السلطة ، سيلزمهُ باجراء انتخابات مباشرة. وجاءت في برنامجه على النحو الاتي "تأليف لجنة من كبار علماء القانون، والادارة لاعداد لائحة قانون الانتخاب ، على أساس مبدأ الانتخاب المباشر بسرعة، بحيث تتم عملية الانتخاب التي ستقوم بها هذه الحكومة" ، التي سترفع قبل الانتخابات، الاحكام العرفية التي فرضت في لواء (محافظة) بغداد[15].

ومن المهم ان نشير هنا، الى ان السفارة الامريكية تابعت قضية الانتخابات حتى قبل تسنم نور الدين محمود سدة الحكم. ففي مذكرة برقم 383 ارسلها السفير الاميركي ببغداد بيري الى وزارة الخارجية الامريكية ، حملت تاريخ 8كانون الاول 1952، بيّن أن السفارة أعلمت وزارة الخارجية الامريكية في 19 تشرين الاول 1952، بأن حزب الامة الذي ترأسه صالح جبر (1890–1957) رفض التسوية التي قدمها رئيس الوزراء السابق

مصطفى العمري بشأن قضية الانتخابات المباشرة، وهذا ما دفع – بحسب الوثيقة – الحزب الى الانضمام الى المعارضة، وانعكس هذا الامر على وزراء العمري (جمال بابان وعبد الله الدملوجي ونديم الباجه جي) بشكل بارز ، ولذلك قدموا استقالاتهم، في الوقت نفسه، اتهم "رجال نوري السعيد"، العمري علناً بانهُ "اخرق وجبان" ، بسبب فشله في كبح "الاشكال المتطرفة لنشاط معارض" مثل دعواتهم العلنية للناس لـ "مقاطعة الانتخابات"[16].

يومها، استنتجت السفارة الامريكية ، ان الاسهامات في قلق جماعة نوري السعيد، وغيرهم، الحالي قدمها الوصي عبد الاله من خلال غيابه المطول في الخارج، مُؤخراً بذلك تسوية قضايا الانتخابات ، ومن خلال محاولاته قطع قاعدة حكومة العمري؛ ونوري السعيد عبر عداوته الشخصية مع صالح جبر ووجهة نظره تجاه مطالب المعارضة؛ فضلا عن ذلك، ان العمري نفسه فاقد الشدة في كبح اشكال متطرفة لنشاط المعارضة. لقد اظهر جميع رجال الدولة المسؤولون في العراق هؤلاء، فقدانهم للتكتيك والتصور في التعامل مع قادة الاحزاب، مع قضية انتخابات مباشرة ومطالب اخرى للمعارضة، ولا يمكن لصالح جبر وقادة الاحزاب المتطرفة الثلاث – والكلام

للسفارة الامريكية- ان يهربوا من حصتهم في اللوم على وجهة نظرهم المتصلبة ونداءاتهم للشعب بـ"مقاطعة" الانتخابات[17].

اقتنع السفير الامريكي ببغداد بيري ، بأن الشيوعيين استفادوا من ضعف حكومة العمري وانهيارها، مما بدا وكأنه حادثة(اضراب الطلبة في كلية الصيدلة والكيمياء في 26 تشرين الاول 1952)، ثانوية لا صلة لها بالمعارك والسياسة المحتدمة ، لتحقيق مفاجأة وجلب الطلبة { القوى الفاعلة ورأس الرمح الفعال في الانتفاضات التي شهدها العراق الملكي} الى الشارع. يومها استغل قادة المظاهرات عدم استعداد الحكومة لاتخاذ اجراءات قوية -من وجهة نظر السفارة- وكان احد اهدافهم على مايبدو ، كسر معنويات الشرطة وقد تحقق هذا بوضوح في مساء يوم 23 تشرين الثاني بحسب الوثيقة الامريكية[18].

لم يَرُقْ اشتراك بعض قادة الاحزاب السياسية القانونية بالتظاهرات، للسفارة الامريكية، وعدت اشتراكهم "امراً غير واضح" ، على الرغم من ذلك فهمت السفارة ، ان الاحزاب خططت للقيام باضرابات ، عندما تعلن الحكومة موعد الانتخابات، وانها مستعدة لمقاومة الحكومة العراقية، بيد انها -اي المعارضة- كانت غير متيقظة كفاية مثلما كانت الحكومة العراقية نفسها. من ذلك كله توصلت السفارة الى نتيجة مفادها، ان المعارضة "غير

المخلصة" ، استفادت بتوجيه شيوعي من تطور الاوضاع في بغداد، وتؤكد هذه الفرضية – من وجهة نظر السفارة– شكاوى تصف اولئك الذين عارضو النظام الملكي، من ان "الشيوعيين تحركوا"، واحدثوا اضطرابات، ادت الى ان تصدر الحكومة العراقية احكاماً عرفية في بغداد وحل الاحزاب[19].

في حدود الوثائق الامريكية المتوافرة بين ايدينا، ان الملاحظة المثيرة للاهتمام، ان السفارة الامريكية في بغداد ، وبعد تسنم العسكري(نور الدين محمود) دفة الحكم في 23 تشرين الثاني 1952، التفتت أكثر من أي وقت مضى للبحث والتحري عن منابع الانتفاضة ، من خلال التركيز على دراسة اسباب الانتفاضة، واهدافها في الفكر والممارسة . فقد استنتجت السفارة ، أن ستكون هناك لأشهر تبعات بشأن التظاهرات التي قادها والمسؤول في المقام الاول عنها، الحزب الشيوعي "غير القانوني" ، وتحديداً عن الهجمات ضد منشآت اجنبية، ومن المرجح ان تكون هناك جدالات مريرة فيما يتعلق من المسؤول عن التظاهرات، العمل الذي يجب أن يتخذ لتفاديها، وماذا يجب فعله لمنع تظاهرات مستقبلية، وبالتحديد خلال الانتخابات المباشرة الوشيكة، وتوقعت السفارة، سيكون هناك كره وارتياب متبادل يظهر من حيث لم يكن موجوداً قبلاً. وحتى تأخذ التبعات صوراً

واضحة وتكتمل التحقيقات وتترسخ نوايا الحكومة الجديدة، لن تكون الصورة السياسية واضحة[20].

هذه الامور وغيرها، تفسر على الاقل لنا، لماذا أخضعت السفارة الامريكية في بغداد تطورات الوضع السياسي الداخلي في العراق، ولاسيما الانتخابات المباشرة، لدراسة مكثفة مع سفارة بريطانيا في بغداد. فبعد لقاء السفير الامريكي بيري في بغداد مع أحد أعضاء السفارة البريطانية ، خلصت الاخيرة الى اعتقاد مفاده، ان الشيوعيين العراقيين "البلهاء" قاموا بالاضطرابات قبل اوانها. ان النظرية النموذجية لبريطانيا ترى انهم لو انتظروا الى ما بعد بيان الحكومة عن الانتخابات ، لتمكن الشيوعيون من القيام باضطرابات اكبر، لانه عندئذ كان سيتم تجنيد احزاب المعارضة بشكل تام، لتستدعي متظاهرين ضد الحكومة، والاهم من ذلك كله، عدت السفارة البريطانية ان التظاهرات في المقام الاول معادية للحكومة العراقية وليست معادية للغرب، كما ورد في الوثيقة الامريكية[21].

في ضوء تلك القناعات التي توصل اليها السفير الامريكي في بغداد مع قرينه البريطاني، وما قد يحصل من تطورات وتأثيرها على سير عملية الانتخابات المقبلة، فان السفارة الامريكية عدت التظاهرات نكسة لهيبة

الغرب، ومن المرجح، عاجلاً ام آجلاً ، ان يكون لها تاثير رادع على حكومة العراق في ربط نفسها بالبرامج والسياسات الغربية[22].

كان من الطبيعي ان تولي السفارة الامريكية في بغداد ما تنشره الصحافة العراقية من تصريحات المسؤولين بشأن الانتخابات المباشرة المقبلة. فقد نقلت السفارة في برقيتها المرقمة 731 والمؤرخة في 7 كانون الاول 1952 ، المرسلة الى وزير الخارجية الامريكية دين اشيسون D. Acheson (1949–1953)، تصريحاً لوزير المالية ووزير الخارجية وكالة علي محمود الشيخ علي في 5 كانون الاول ، قائلاً : " ان الحكومة العراقية ، وعدت باجراء الانتخابات خلال المدة التي حددها القانون، وهي أربعة أشهر من تاريخ حل البرلمان، وعلى اساس انتخابات مباشرة ، وثم استكمال الاجراءات وسيصدر قانون بهذا خلال 10 أيام"[23].

والثابت، بحسب ما ذكره عبد الرزاق الحسني في سفره "تاريخ الوزارات العراقية" ، "اصدرت الحكومة العراقية المرسوم رقم 6 لسنة 1952 في كانون الاول 1952 ، وكان من مميزاته توزيع المناطق الانتخابية الى شعب عديدة، تسهيلاً للناخبين في الوصول الى صناديق الانتخاب، وعدم قصر انتخاب اعضاء الهيئات التفتيشية على المحلات، وقبول طريقة انتخاب النائب بالاكثرية التي يحوز عليها من آراء الناخبين بنسبة معينة...الخ .

ومما يذكر لم يرد في المرسوم ما يشير الى ان الطعن في النيابات – بعد تصديق المضابط الانتخابية– يُعد جرماً يسلتزم العقاب ، وهو المبدأ الذي أقرته الوزارة السعيدية الحادية عشرة عام 1952" [24]، وكانت من أهم أسباب انتفاضة تشرين الثاني 1952.

اولت السفارة الامريكية في بغداد شخصية رئيس الوزراء العراقي نور الدين محمود اهتماماً خاصاً، ففي سيرته الذاتية التي ارسلتها السفارة الى وزارة الخارجية الامريكية في 8 كانون الاول1952، اشارت الى ان " نور الدين محمود، عراقي من أصل كردي، ولد في السليمانية عام 1899، ضابط في الجيش العراقي منذ عام 1921، تولى منصبه بعد صالح صائب رئيساً للاركان العامة للقوات المسلحة العراقية"[25]؛ وعليه وجد السفير الامريكي بيري ضرورة الالتقاء بالرجل الاول في الحكومة العراقية للتعرف على توجهاته بشأن الانتخابات المباشرة المقبلة، وأمور غيرها، فتم لقاء خاص بينهما يوم 13 كانون الاول 1952 بناء على طلبه تداولا اثناءه موضوعات عدة، منها، الانتخابات المباشرة المزمع اجراؤها ، فقد أكد محمود انه " سينفذ خطط الانتخابات ، ومعاقبة محرضي الانتفاضة الاخيرة في محاكم عسكرية " ، وأشار الى انه تطرق في هذا اليوم في لقائه مع السفير البريطاني ببغداد الى الموضوع نفسه ، واوضح ان "الحكومة لم تقرر ما إذا

سيسمح للاحزاب السياسية الاشتراك بالانتخابات"[26]. وشدد رئيس الوزراء العراقي للسفير الامريكي بيري على"عدائه الشديد للشيوعية" ، وبالتاكيد كان ذلك كله مصدر ارتياح للسفير بيري الذي اعلم وزير الخارجية الامريكية بتفاصيل اللقاء في برقيته المرقمة 761 في 13 كانون الاول 1952[26].

كشفت لنا احدى الوثائق الامريكية السرية غير المنشورة ان صالح جبر رئيس حزب الامة قد زار السفارة الامريكية في بغداد، والتقى بالسفير بيري في 12 كانون الاول 1952، وبحسب برقية السفارة المرقمة 762 والمؤرخة في 13 كانون الاول 1952 الى وزير الخارجية الامريكية، فقد تطرق صالح جبر الى موضوعات مختلفة، منها ، الانتخابات المباشرة المقبلة، وشدد جبر على انه كان من المستحيل اجراء انتخابات تحت حكم حكومة العمري السابقة لان حكومته كانت متحيزة وقانون الانتخاب غير منصف ، اما بشأن الانتخابات المقبلة فقد أعلم السفير "انه لم يطلع على نسخة من قانون الانتخاب الجديد، ولكنه رأى لو اتخذت الترتيبات اللازمة لانتخابات مباشرة على نطاق الدولة فان حزبي سيشارك، واعتقد بأن احزاباً اخرى ستشارك ايضاً"، على وفق قناعته ، واشار إلى " أنه لم تكن لديه فكرة عما اذا سمح رئيس الوزراء نور الدين محمود قبل الانتخابات باحياء

احـزاب سياسـية منحلـة. وأمـل ان تكـون كمـا كانـت جـزءاً مكمـلاً للحيـاة السياسية في العراق، وجزءاً اساسياً لادارة مناسبة للانتخابات مباشرة"[28].

كرر صالح جبر للسفير الامريكي في اللقاء نفسه، ان من حق الاحزاب السياسية مقاطعة الانتخابات، ومنعها من ان تجري لو امتنعت الحكومة عن اعطاء الحق الطبيعي للشعب . وعندما سئل عما يعنيه بكلامه، قال انه قصد ابقاء المقترعين عند صناديق الاقتراع ، بضمنها مظاهرات عند الضرورة، وتوقع فوز الاغلبية لحزبه في الانتخابات الوشيكة ، وعجز ثلاثة احزاب متطرفة { لم يسمها} عن انتخاب اكثر من نواب قلائل، ليس اكثر من 10 في المجموع، ورغب في تمثيل مرغوب فيه في مجلس النواب للمتطرفين، لكن ليس لمجموعات شيوعية. وأكد في حال حصوله على الاغلبية، سيختار رجالا كفؤين في حكومته ، شريطة أن يسهموا في برنامجه، وسيشغل مؤيدو حزبه المناصب الرئيسة[29].

وعندما سُئل صالح جبر عن استطاعته التعاون، سواء في الاغلبية أم الاقلية، مع نوري السعيد وحزبه (الاتحاد الدستوري) ، اعلن "انه سيتعاون لو كانت الثقة واضحة وقائمة على اسس بشكل راسخ ، وان لا يتعرض للخيانة، ولمَّح الى شكه بإمكان تأسيس علاقة كهذه"، وختم السفير بيري

برقيتــه، بالتشــديد علــى ان صــالح جبــر " عــرض تعاونــه" مــع الســفارة الامريكية[30].

وفـي الاطـار نفسـه، أولـى الامريكـان الموقـف الرسـمي والاعلامـي البريطـاني مـن الانتخابـات المباشـرة المقبلـة لمجلـس النـواب العراقـي. فقـد تابعت السفارة الامريكية في لندن مانشرته الصحف البريطانية من مقالات وتعليقات بشكل موضوعي وباهتمام ، وأعلمت بها وزارة الخارجية الامريكبة في برقيتها المرقمة 2821 والمؤرخة في 15 كانون الاول 1952 بان هناك وعياً عاماً في بريطانيا بأن مطلب انتخابات مباشرة في العراق ليس الا سبب ظاهري لانتفاضة 23 تشرين الثاني 1952[31] . كتبت صحيفة "مانشستر غارديان" (Manchester Curdian) (الليبرالية) افتتاحية في عددها الصادر في 25 تشرين الثاني "انه في حال سيطر رئيس الوزراء نور الدين محمود على الساخطين الاجتماعيين والقوميين فسيكون امامه سبيلان مفتوحان ، إذ يمكن ان يعمل لحكومة انتقالية، وهذا يعني احتمال عودة نوري السعيد وبرنامجه الاصلاحي غير المناسب الى حد ما ، او يمكنه ان يترسم خطا محمد نجيب ، ويطهر الادارة ويكبر القوة الاقتصادية والسياسية لاصحاب الارض قبل اجراء الانتخابات المقبلة" [32]. وفي مقالة صحفية لجريدة "ديلي وركر" (Daily Worker) ، شددت على ان " الانتخاب

العام واجب وحق في العراق" . وكانت احزاب المعارضة الشعبية تطالب بأن تجري على اساس انتخابات مباشرة وإلا ستقاطعها ، وتحت القانون الموجود، ينتخب المقترعون المؤهلون " منتخبين ثانويين" ، وليس المقترعون ، الذين ينتخبون اعضاء المجلس النيابي. وهذا يعني ان الانتخابات العراقية ثابتة، وكما قال مراسل " الاوقات البغدادية" ، " انه في هذه المرحلة تتأثر نتيجة الانتخابات بادارة الحكومة"[33]. وشددت المقالة ، على أنه في الحملة من أجل الانتخابات ، وقف العراقيون الى جانب انتخابات مباشرة، بتاميم صناعة النفط ؛ الغاء المعاهدة الانكلو- عراقية ، وسحب القوات المسلحة البريطانية؛ فضلا عن انتخاب اعضاء مجلس الاعيان بدلاً من تعيينهم. وتطرقت المقالة الى ان النضال الشعبي وصل غلى حد المطالبة بالديمقراطية والوطنية ، وهذا اقصى حد في تظاهرة شعبية كبيرة، ضد الهيمنة الامبريالية الامريكية والبريطانية وقانون الانتخاب المزيف، ودعت الصحيفة إلى وجوب ان يُعامَل وعدهم باجراء انتخابات تحت قانون جديد[34].

ومن المفيد ان نشير هنا، الى انه يبدو واضحاً من مضامين بعض الوثائق الدبلوماسية الامريكية السرية المتوافرة بين ايدينا ، أن القنصلية الامريكية في البصرة راقبت التطورات الداخلية في المدينة عن كثب، ولا

سيما الاحداث التي شهدتها في تشرين الثاني 1952، واعلمت بها وزارة الخارجية الامريكية في برقيتها المرقمة 25 والمؤرخة في 15 كانون الاول 1952، فقد أكدت القنصلية ان اندلاع مظاهرات طلابية في البصرة عقب الانتفاضة في بغداد، تزامن معها ان طالبت الصحف البصرية المعارضة لحكومة العمري بانتخابات مباشرة في العراق[35].

واكبت السفارة الامريكية ببغداد، ماكانت تنشره الصحافة العراقية بشأن عودة الحياة الحزبية الطبيعية في العراق، وقد لخصت السفارة في برقيتها المرقمة405 والمؤرخة في 16 كانمون الاول 1952 ما نشرته صحيفة "الشعب" (المستقلة) في 9 كانون الاول، وارسلتها الى وزارة الخارجية الامركية. اذ المحت الصحيفة الى ان تنتهج الحكومة العراقية سياسة الاسترضاء تجاه الاحزاب السياسية العراقية من أجل استئناف حياة حزبية طبيعية في العراق[36].

من جانبها علقت السفارة على مقالة الصحيفة على النحو الاتي : "لم تكن صحف بغداد مصممة الى الحد الذي يمكنها ان تمضي اليه بأمان في تقديم اقتراحات الى الحكومة الجديدة فيما يتعلق بتخفيف الحظر على احزاب سياسية والسماح لها باستئناف نشاطاتها" . بيد ان صحفاً مختلفة اولت اهتماماً بتقارير من مصادر موثوق بها عن احتمال استئناف حياة حزبية

قبل الانتخابات المقبلة، ومن ثم تظهر مقالة صحيفة "الشعب"، الافتتاحية، لو تُقرأ في هذا السياق ، لتكون معدة في المقام الاول لتجادل استئناف حياة حزبية في العراق" [37].

حسبما تروي البرقية الصادرة من السفارة الامريكية ببغداد الى وزارة الخارجية الامريكية، والمرقمة 814 والمؤرخة في 26 كانون الاول 1952، بأن وزارة الداخلية العراقية اصدرت بياناً رسمياً حددت بموجبه اجراء الانتخابات بتاريخ 17 كانون الثاني 1953 بدلاً من 22 كانون الثاني، وفي البرقية نفسها، وردت معلومات صحفية للسفارة فُهم منها ان وزير الاقتصاد نديم الباجه جي {فاز بالانتخابات عن لواء بغداد} ووزير المواصلات علي جودت ووزير العدل عبد الرسول الخالصي{ فاز بالانتخابات عن لواء بغداد} كانوا يخططون للدخول في حملة انتخابية للترشيح في الانتخابات المقبلة ، في حين لم يرشح اعضاء الوزارة[38].

من هنا وجد السفير الامريكي بيري في الدعوة التي وجهها له الوصي عبد الاله ، قبيل الانتخابات المباشرة بسبعة عشر يوماً، المناسبة الخلاقة في تكوين انطباع عن اراء وسياسة الوصي وتصوراته عن الانتخابات المباشرة المقبلة. ان هذا اللقاء تم بالفعل في اليوم نفسه من توجيه الوصي الدعوة للسفير الامريكي، وكان مهماً ليس للسفير فقط ، وانما للوصي

ايضا، الذي كان سعيداً لمعرفة قراءة واشنطن وموقفها لواقع الحياة السياسية العراقية .

ارسل السفيرة الامريكي ببغداد بيري الى وزير الخارجية الامريكية البرقية المرقمة 828 في 30 كانون الاول 1952 ، أوجز فيها ما تم بحثه عن لقائه بالوصي عبد الاله في 30 كانون الاول 1952، وذكر ان الوصي تطرق الى التطورات الداخلية في العراق، والانتخابات المقبلة، قائلاً "انه يجد من المضحك ان يأتي اليه الان ، اعضاء الاحزاب التي اصرت بقوة على انتخابات مباشرة (لم يتم تسميتهم في البرقية) ويطلبون دعمه لضمان فوزهم في الانتخابات في 17 كانون الثاني". وشدد الوصي على انه " اخبر رئيس الوزراء نور الدين محمود بعدم ممارسة أي ضغط لمصلحة اي مرشح" ، بيد انه في اللقاء نفسه ، اعترف الوصي بانه " بعث برسالة تعريفية بالمرشحين الجيدين والسيئين – حسب قناعته– وطلب من موظفي الحكومة مساعدة المرشحين الجيدين والإحجام عن مساعدة المرشحين السيئين"، { وفي هذا دليل باتّ على تناقض كلام الوصي مع السفير الامريكي ، وهو مثار السخرية لواقع توجهات الرجل الاول في الدولة العراقية} . على اية حال، استمر الوصي بالحديث بحسب الوثيقة الامريكية قائلاً: "انه تأثر بوجهة نظر عدد من الشيوخ الذين زاروه مؤخراً، والذين

اشاروا الى أن قرار الانتخاب المباشر، جاء توافقاً مع مصلحتهم ، لان الطريق اصبح مفتوحاً لهم ، كي يصبحوا نواباً عبر التصويت المباشر من ابناء رجال عشائرهم ، الا انهم اعتقدوا بأن البلاد ستعاني على المدى البعيد ، لأن مجلس النواب سيصبح بذلك قبلياً وغير مثقف "، وعلى هذا الاساس طلبوا من الوصي توجيهاته . وقد وعدهم – والكلام للوصي– تحت هذه الظروف بأن "يبعث برسائل قبل الانتخابات تبين نسبة سكان المدن ورجال العشائر الذين يتوجب انتخابهم من مناطق قبلية"، وتوقع الوصي "ان تمر الانتخابات بهدوء ، مع توقع احتمال حدوث اضطرابات في منطقة واحدة أو اثنتين"، (لم يرد اسميهما في نص الوثيقة الامريكية)[39].

جرى لقاء آخر بين القنصل الامريكي في البصرة ومتصرف لواء (محافظة) البصرة جمال عمر نظمي (1914 – 1967) في 8 كانون الثاني 1953 ، فقد زار الاخير القنصلية "شخصياً" ، كما ورد في نص الوثيقة الامريكية السرية والمؤرخة في 8 كانون الثاني 1953، وتشاور مع القنصل بأمور عدة ، جاءت بالمقدمة منها، الانتخابات المباشرة المقبلة، وترشيحه لعضوية مجلس النواب العراقي[40]. وكانت القنصلية تزود سفارتها ببغداد بتفاصيل هذه اللقاءات وبكل ما يتعلق بالانتخابات المباشرة في تقاريرها الدورية والخاصة . مع الاخذ بالحسبان هنا، ان استشارة القنصل الامريكي

للأصدقاء لايمكن أن تأتي على وفق اجتهاده الخاص به ، انما تأتي في ضوء السياسة الامريكية السرية التي تعاملت بها مع القوى السياسية وحكومات منطقة الشرق الاوسط .

ومن ثنايا الوثيقة المذكورة آنفاً ، اعلم جمال عمر نظمي القنصلية " أدرج اسمه كنائب مرشح عن منطقةرانيا في لواء اربيل"[41]. التي لا يتوافر فيها مرشح معارض ، فان فوزه بالتزكية عن المنطقة أمر طبيعي. وأكد نظمي للقنصل " ان منطقة اخرى تشابه منطقة رانيا تقع ضمن حدود لواء بغداد"[42].

لاحظ القنصل الامريكي قدراً واضحاً من الارتياح على المتصرف نظمي الذي تحدث معه ، كما يبدو ، بصراحة مطلقة ، ليسجل القنصل لنا انطباعه الخاص عن نظمي وعلى النحو الاتي : " انه كان مسروراً بهذا الترشيح ، وبذل جهداً لسنوات عدة لينالـه، وقد عانى – كما اخبره نظمي– من حرارة البصرة والمسؤوليات الملقاة على عاتقه، وانه يفضل العيش في بغداد" [43].

ويبدو واضحاً من نص الوثيقة الامريكية ان نظمي ارتبط بعلاقة جيدة مع الامريكان، فقد جاء فيها ما نصه " فيما يتعلق " منحة القائد" فانه – أي نظمي– توقع الافادة منها في مطلع عام 1953، وانه يرغب بزيارة واشنطن ، لكنه رغب بتأجيلها الى شهر حزيران من العام نفسه، وينوي زيارة السفارة

في بغداد، لمناقشة الموضوع بعد انهاء اعماله في البصرة ، نحو نهاية شهر كانون الثاني" [44].

وكلما اقترب موعد الانتخابات المباشرة كانت متابعة السفارة الامريكية ببغداد لها تتزايد. وقد كرس السفير بيري من تقاريره التي تعود الى تلك المرحلة لهذا الموضوع، تحديداً، اهمية خاصة، والتي وردت فيها معلومات مهمة من شأنها القاء الضوء على مراقبة السفارة الامريكية لاجتماعات القوى السياسية العراقية ومواقفها، انذاك، وعليه لم تكن السفارة الامريكية بعيدة عن اجتماع لحزب الامة الذي ترأسه صالح جبر في مساء يوم 8 كانون الثاني 1953 ، للتداول في امور الانتخابات. فقد ورد في برقية السفير بيري المرقمة 861 والمؤرخة في 9 كانون الثاني 1953 الى وزارة خارجية بلاده، ان صالح جبر وأعضاء من حزب الامة، قد اتخذوا قراراً، في اجتماع ليلة 8 كانون الثاني، بالانسحاب من الانتخابات المقبلة، واتهم رجال صالح جبر الحكومة بتدخلها ضد مرشحين موالين لحزب الامة في السليمانية واربيل والعمارة والناصرية وسوق الشيوخ وكربلاء وكركوك والبصرة ، ويحسب المعلومات التي وردت الى اروقة السفارة الامريكية، ان قادة حزب الامة، اتفقوا في الاجتماع نفسه، على ان رجال الحزب لن يحرضوا على العنف، بل الاعتماد على تأثير معنوي بالانسحاب ، وقد

وجدت السفارة هذه الدعوة، تتباين مع دعوتهم السابقة الى الشعب "بمقاطعة الانتخابات" ، قبل انتفاضة 23 تشرين الثاني 1952 ، وقد ادعى صالح جبر في هذا الموضوع تحديداً "بانها يُساء تفسيرها" . والجدير بالاشارة هنا، ان السفارة الامريكية اعلمت وزارة الخارجية الامريكية ، بتوافر تقارير لديها مفادها تقسيم حكومي لمناطق معينة لوحدات سياسية لمصلحة جماعات معينة، فضلا عن النية للتلاعب بصناديق الاقتراع ولجان التفتيش، وسوف تمارس ضغوطاً على مرشحين في هذه المناطق ، وقد أكدت السفارة هذا الامر بما نصه:" يظهر ان لها أساساً من الصحة" [45]. وعلى الرغم من ذلك، فان رجال نوري السعيد (الاتحاد الدستوري) وغيرهم من المستقلين، سوغوا انسحاب صالح جبر بسبب خوفه من الهزيمة وفقدان الانضباط داخل حزبه، مع ذلك رأت السفارة ان الاختبار الحقيقي لانضباط مرشحي صالح جبر اذا كانوا ينسحبون فعلياً يوم 11 كانون الثاني 1953 الموعد النهائي للترشيح، وتوقعت السفارة ان بعض اعضاء حزب الامة سيحظون بفرصة جيدة للفوز بالانتخاب مع او من دون دعم صالح جبر لهم[46].

تتوافر في الوثيقة نفسها، حقائق كثيرة عن مدى اهتمام السفارة الامريكية بمواقف القوى السياسية العراقية من الانتخابات المباشرة. فقد اعلمت السفارة ، وزارة الخارجية الامريكية، ان قادة حزب الاستقلال، فائق

السامرائي (1908– 1979) ومحمد مهدي كبة ومحمد صديق شنشل (1910 – 1990) لم يرشحوا انفسهم للانتخابات ، عدا اسماعيل الغانم القيادي السابق في حزب الاستقلال . وتوقعت السفارة ان يحظى بفرصة انتخاب { فاز بالانتخابات عن لواء بغداد}. أما اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي فلم يرشحوا أنفسهم لخوض الانتخابات المباشرة لعضوية مجلس النواب العراقي[47].

توقعت السفارة ان يفوز اعضاء حزب الجبهة الشعبية بـ " فرصة طيبة" في حال عدم انسحابهم من الانتخابات ، وسيحصلون على " 5 مقاعد" {حصلوا على 11 مقعداً}، بيد ان المعلومات التي وصلت الى السفارة ان طه الهاشمي (1890– 1958) لم يرشح نفسه ، أما الذين رشحوا انفسهم ، من القياديين البارزين في الحزب و " ذوي ميول شيوعية" – حسب اعتقاد السفارة– عبد الرزاق الشيخلي {فاز بالانتخابات عن لواء بغداد}، والاخر عبد الرزاق طاهر[48].

في الوقت نفسه ، لاحظت السفارة ان اعضاء حزب الاتحاد الدستوري والمستقلين (تسميهم السفارة رجال نوري السعيد كما يحلو لها) ، هم المرشحون الوحيدون في المنافسة . ومن ذلك كله ، استنتجت السفارة، عدم حصول تغيير في الخارطة السياسية لاعضاء مجلس النواب العراقي، بسبب

انسحاب قادة احزاب سياسية كبيرة من حلبة المنافسة للفوز بعضوية مجلس النواب ، فضلا عن " القضايا المعلقة امام المحاكم العسكرية وغير مكتملة"، ولم تسمح الحكومة العراقية باعادة الحياة الحزبية وتشكيل الاحزاب. وعليه فان الاوضاع في العراق ما بين 9 كانون الثاني الى يوم الانتخاب 17 كانون الثاني، اصبح الجيش مسؤولا عن الحفاظ على النظام، وتوقعت السفارة ، "انتخاب نوري – بلاط مع احزاب المعارضة"[49].

حظيت الصحافة العراقية وتعليقاتها عن الانتخابات المباشرة المقبلة، باهتمام خاص من لدن السفارة الامريكية ببغداد . ففي مذكرتها المرقمة 468 والمؤرخة في 12 كانون الثاني 1953 الى وزارة خارجية بلادها ، تحدثت عن الموضوع تحديداً على النحو الاتي: "كلما اقترب يوم الانتخابات، بدأت صحف بغداد بممارسة جرأة في مناقشة الانتخابات، تزامن ذلك مع اتخاذ الحكومة العراقية لبعض الاجراءات لضمان حرية التصويت دون تدخل . لقد كان ميل بعض صحف بغداد ، بانتقاد محدود للحكومة العراقية يمكن ملاحظته على مدار الاسابيع الاخيرة مع الاخذ بالحسبان ان الصحف والمجلات الحزبية توقفت عن الصدور بأمر من الحكومة العراقية"[50].

في المذكرة نفسها ، ارسلت السفارة معلومات مقتضبة عما نشرته صحف بغداد عن الانتخابات . مثلاً : نشرت صحيفة "الاوقات البغدادية"

مقالاً افتتاحياً في 17 كانون الاول 1952، " امتدحت فيه الحكومة العراقية لاستعدادها لتعديل قانون الانتخابات" ، واهم ما جاء في المقال " ان الرأي العام العراقي يترقب ويولي الانتخابات المقبلة اهمية خاصة" ، وفي رأي السفارة ان الصحيفة نفسها، وفي عددها الصادر في اليوم التالي" ذهبت الى حد أبعد من ذلك، وطلبت من الحكومة العراقية اطلاق سراح المعتقلين السياسيين على اساس ان معظمهم لم تكن لديهم أية صلة بانتفاضة تشرين الثاني 1952". حسب ادعاء الصحيفة[51]. اما صحيفة "الدفاع" ، فقد نشرت مقالاً لصادق البصام (1897 –1960) في 21 كانون الاول 1952 دعا فيه الحكومة العراقية والاحزاب السياسية الى نسيان الاخطاء الماضية، والى العمل من أجل استرداد الفرص الضائعة، واوضح البصام، ان حكومة نور الدين محمود وسعيها في تنفيذ برنامجها ، لن تنه، من دون شك، الكره السابق، وسوء التفاهم بين الحكومة السابقة، من جهة، والشعب والاحزاب السياسية المعارضة من جهة اخرى[52].

وفي رأي السفارة الامريكية في دعوة صحيفة "الاخبار" في عددها الصادر يوم 22 كانون الاول 1952 ، لاطلاق سراح شخصيات حزبية وصحفية وجدت فيها "اكثر تحديداً على نحو طفيف" في مناقشة الانتخابات المقبلة، فقد أكدت الصحيفة ، ان اطلاق سراح حزبيين وصحفيين من

السجون، من قبل الحكومة العراقية، اثبتت الاخيرة فيه رغبتها حقاً في إجراء الانتخابات المقبلة بحرية، وهي دعوة للاحزاب للمشاركة فيها، الامر الذي سيفضي الى مجلس نواب طالما احتاجه الشعب العراقي[53].

لقد جاء الانتقاد الواضح الاول للحكومة العراقية، بحسب السفارة الامريكية، من صحيفة "الاوقات البغدادية" في عددها الصادر يوم 24 كانون الاول 1952، عندما دعت الحكومة العراقية الى الغاء الرقابة على الصحف ، ولاسيما بعد ان تم اطلاق سراح معظم المعتقلين، واقتراب يوم الانتخابات، وجادلت الصحيفة انه " لو كان السبب لرقابة الصحف الاحداث التي جرت في حكومة العمري وأدت الى استقالتها، فانه لا توجد هناك فائدة اخرى في استمرارها ما لم تعني الرقابة منع الصحف من انتقاد اهمال اقسام حكومية معنية ، وبشجاعة، وقد ذهبت الصحيفة نفسها، في اليوم التالي، الى اقصى حد لتؤكد انه على الرغم من ان رئيس الوزراء وعد بتنفيذ انتخابات عامة وحرة الا انه لم يفعل شيئاً ايجابياً في ذلك الاتجاه، كما دعت الصحيفة الى الغاء الاحكام العرفية والمحاكم العسكرية ورفع الرقابة على الصحف" [54].

من جانبها، رحبت صحيفة "صوت الجبل" في عددها الصادر يوم 30 كانون الاول 1952 بقانون الانتخاب الجديد، على اساس انه مرحلة جديدة في حياة البلاد السياسية، ورأت الصحيفة أن القانون يضع نهاية للتدخل او

النفوذ الذي ساد في المرحلة السابقة ، واضافت ان انتخابات بهذه الاهمية الكبيرة يمكن ان تُدار فقط في جو حر تماماً، ويُمكن للمقترعين الادلاء باصواتهم والتمتع بحقوقهم كاملة التي منحها لهم الدستور، ودعت الحكومة العراقية الى الانتباه الى هذه "النقطة الاستثنائية"[55]. وفي الاطار نفسه، تنبأت صحيفة "الشعب" في عددها الصادر يوم 3 كانون الثاني 1953، وبحسب الوثيقة الامريكية، بان" المتأنقين والافندية وحتى أصحاب السيادة ، لن يستسلموا في الانتخابات" ، واملت في ان " يحل شباب جدد محل الصور القديمة التي كانت على الدوام اعضاء المجالس السابقين"[56].

وفي الاحوال كافة، كانت الدلائل التي توافرة لدى السفير الامريكي بيري، قبل خمسة ايام من الانتخابات، ان يرسم مشاهد الخارطة السياسية في العراق، وما ستؤول اليه الاحداث المقبلة من صراع على السلطة بعد اجراء الانتخابات. فقد شدد في برقيته المرقمة 875 في 13 كانون الثاني 1953 الى وزير الخارجية الامريكية على ما نصه:" يستمر الميل او الاتجاه ، بوضوح نحو احتمالية مجلس نواب عراقي يسيطر عليه نوري السعيد والبلاط ، مع ارجحية تمثيل لمجموعة معارضة من حزب الجبهة الشعبية فقط"[57].

وحقيقة الامر، لم تأتِ رؤية السفير بيري من فراغ، ولاسيما وانه ذكر في برقيته المذكورة آنفاً، ان انسحاب مرشحي حزب الامة البالغ عددهم 105 من أصل 115 مرشحاً، بسبب "التدخل العلني في الانتخابات وفقدان الحياد من جانب الحكومة – حسب ادعاء صالح جبر–" ، مع الاخذ بالحسبان ان المنسحبين غير معارضين او معارضين للانتخابات المباشرة، والمهم ان صالح جبر – بحسب الوثيقة الامريكية– دعا اتباعه من الحزب للابتعاد عن صناديق الاقتراع في يوم الانتخاب لأجل انهاء او إبعاد احتمال حدوث صدامات مع الحكومة العراقية[58].

رصدت السفارة في اليوم نفسه ، أن "شهادات المرشحين الذين وافقت عليهم الحكومة والمنتخبين نتيجة للانسحابات تدفقت الى بغداد ، والثابت تم منح شهادات لـ 43 نائباً بضمنهم 32 نائباً من رجال نوري السعيد ، و3 وزراء في الحكومة الحالية (عبد الرسول الخالصي، وعبد المجيد القصاب وعلي جودت) ، ونائب واحد من اتباع صالح جبر ، كما أُعيد انتخاب ضياء جعفر وزير المالية السابق وجميل عبد الوهاب وزير العدل السابق في حكومة نوري السعيد" [59].

من المهم ان نشير الى ان التقارير التي تواردت الى السفارة حتى يوم 13 كانون الثاني 1953 ، اكدت ان صالح جبر وافق على استمرار بعض

اعضاء حزبه بالترشيح ، بيد ان مصدراً في حزب الامة (لم يذكر اسمه في نص الوثيقة)، ابلغ السفارة ، بان معظم مرشحي حزب الامة الذين لم ينسحبوا ، سيجدون ان من الصعب العودة الى الحزب لاحقاً، وأكد المصدر نفسه ان اسماعيل الغانم العضو المشارك الوحيد من حزب الاستقلال السابق، لن يعود للعمل في الحزب [60].

وبحسب الوثيقة الامريكية ، علمت السفارة الامريكية من مصادرها الخاصة، عن انسحاب وزير المعارف قاسم خليل (1912 – 1970)، من منطقة الانتخاب في الديوانية ، وبذلك يجعل انتخاب محمد فاضل الجمالي (1903–1997) "مرجحا" {فاز بالانتخابات عن لواء الديوانية} ، وفي الوقت نفسه، لم تؤكد التقارير التي وصلت الى السفارة ان الشيخ شنشل "الموالي لحزب صالح جبر، يخطط لاثارة مشكلات في الديوانية"[61].

وفي الاطار نفسه، علمت السفارة ايضاً ان انسحاب المرشح جعفر ابو التمن(1881–1945)، فسح المجال للتنافس في المنطقة العاشرة في لواء بغداد لمرشحين اثنين للفوز بمقعد واحد، هما نديم الباجه جي (1914–1976) {فاز بالانتخابات عن لواء بغداد} ومحمد رضا الشبيبي (1889–1965) {فاز بالانتخابات عن لواء بغداد}، فضلا عن ذلك، وفي لواء بغداد ايضاً، رأت السفارة ان التنافس المحموم بين وزير الاقتصاد السابق عبد

المجيد محمود (1909– 1992)"الموالي لنوري السعيد" قد جعله بوضع حرج في انتخابه مقابل " المستقل المناهض للغرب" صادق البصام{فاز بالانتخابات عن لواء بغداد} [62].

بدأت ابعاد موقف الفائزين بالانتخابات المباشرة المقبلة لمجلس النواب العراقي تتضح للسفارة الامريكية ببغداد، مما ولّد لديها قناعة بانه على الرغم من الانقسام بين اعضاء نوري السعيد – والبلاط (المستقلين الموالين للبلاط) ستكون الأغلبية في مجلس النواب العراقي، لحزب الاتحاد الدستوري، وفي الوقت نفسه انتقد صالح جبر الحكومة العراقية، " لانها تحاول إظهار بان الانتخابات بمظهر المسيطر عليها، وتتباهى بتدخلها من أجل فوز جماعة نوري السعيد – البلاط ، حاملة السوط ، سواء أكانت الانتخابات مباشرة أم غير مباشرة"[63].

كانت السفارة الامريكية ببغداد ، تحاول إقامة اوثق العلاقات مع بعض ساسة العراق، الذين تحولوا بصورة أو باخرى الى مصادر اساسية لتزويدها بأدق المعلومات وأهمها . فقد تحدث تقرير مهم اخر بشأن الموضوع تحديداً بعثت به السفارة الامريكية في بغداد الى واشنطن، عن اللقاء الذي جرى بين السفير بيري وشاكر الوادي (1894–1957) وزير الدفاع الاسبق في 14 كانون الثاني 1953، أي قبيل انتهاء الانتخابات بثلاثة ايام، أكد السفير

بيري في مذكرته المرقمة 479 والمؤرخة في 14 كانون الثاني 1953، أنه اجرى محادثات غير رسمية مع شاكر الوادي الذي "تواردت عليه أخبار من الاوساط السياسية العراقية مفادها انه رئيس الوزراء العراقي المقبل" ، وقد تم اللقاء بحضور فليب ايرلند مستشار السفارة. وقد استهل الوادي الحديث قائلاً : سيحقق انصار نوري السعيد انتصاراً ساحقاً في الانتخابات المقبلة" ، مع انه " نفى ان تتدخل الحكومة بنتائج الانتخابات" ، الا انه تحدث بثقة بانها اتخذت خطوات عدة تضمن فوز مؤيدي نوري السعيد بالانتخابات. بيد انه شدد على ان نوري السعيد لن يكون رئيس الوزراء المقبل، وقد اعترف الوادي بان اشاعات قد تواردت في الاوساط السياسية العراقية بانه مرشح لتسنم رئاسة الوزارة، وانه سيكون سعيداً في حال تسنمه المنصب[64]. على حد تعبير الوثيقة.

فسر الوادي للسفير بيري اسباب انسحاب صالح جبر من الانتخابات بانها "خطوة خوف ويأس"، ولم يفهم كيف استطاع صالح جبر ان يحصل على اكثر من 8 أو 9 مقاعد ، كما جرت الامور ، حتى مع المقاعد المخصصة في البصرة. ثم تحدث الوادي عن امور اخرى تتعلق التطورات الداخلية والاقتصادية في حكومة نور الدين محمود[65].

بعد ذلك سجل لنا السفير بيري انطباعه الخاص عن شاكر الوادي على النحو الاتي:" قدمت المحادثة اشارة وافية الى ان شاكر الوادي عضو قيادي لما يطلق عليه هو وزملاؤه بالعصابة، وهم مجموعة افراد يحيطون بنوري السعيد ومعتمدين عليه وعلى البلاط لتعظيم او تبجيل سياسي او اقتصادي يمسك بإحكام الالية التي سيعيد بها لمجموعته القوة" ، وتبين للسفير بيري ايضاً " ان الوادي لم يفهم بعد أهمية الاتجاهات السياسية والاقتصادية الاخيرة في الشرق الاوسط، وله افكار بناءة من الممكن ان يبني عليها برنامجا في حال تولى منصب رئيس الوزراء، مع ذلك هو مقتنع بالحاجة الى صداقة وتعاون مع الغرب، لذلك ، فان وجوده في أي حكومة جديدة سيواجهنا مرة اخرى بالمعضلة المألوفة الان لسياسي صديق لنا ، بسبب النظرة الغربية ، وبسبب حاجته لدعمنا معاً، لكن من دون تبصر كافٍ وقدر لقيادة بلاده بشكل بناء خارج المعضلات الاقتصادية والاجتماعية الحالية التي تهدد بتدميرها"[66].

نشطت القنصلية الامريكية في البصرة بصورة ملفتة للنظر، على الرغم من تشعب المهمات التي أُلقيت على عاتقها . فقد تابعت كل ما يتعلق بالمرشحين من الاحزاب السياسية وانسحابهم في البصرة قبل انتهاء الانتخابات بيومين ، فقد شدد القنصل في برقيته المؤرخة في 15 كانون

الثاني 1953 الى وزير الخارجية الامريكية ، ان " قادة حزب الامة في البصرة، أخبروه بانسحاب مرشحيهم من الانتخابات لانها ليست حرة، وقد مارست الحكومة تهديدات ضد المقترعين الاميين، ولاسيما خارج مدينة البصرة، ومن جانبهم أعلن انصار الحزب الدستوري ان صالح جبر، عندما علم ان النتائج ستضر بحزبه انسحب من الانتخابات "، فضلا عن ذلك، اتهم اعضاء في حزب الامة ، الحزب الدستوري بقيامهم بتأييد مرشحين من الجبهة الشعبية، من أجل اظهار الانتخابات بانها "انتخابات حرة"، وقد علق القنصل على ذلك، قائلاً : " ان هذا الاتهام صحيح" كما ورد في نص الوثيقة، فضلا عن ذلك اتهم حزب الامة الحكومة العراقية باتخاذ اجراءات وتهديدات ادت الى انسحاب عدد من المرشحين في الديوانية، منهم المنافس لمحمد فاضل الجمالي، والمرشح المنافس لجمال عمر نظمي في قضاء رانية في اربيل[67].

وقد ختم القنصل الامريكي برقيته قائلاً "ان السكرتير السابق لحزب الامة في البصرة" (لم يرد اسمه في نص الوثيقة)، قد اخبره أن " نوري السعيد سيختار جميل المدفعي (1890–1958) رئيساً للوزراء" للحكومة الجديدة[68]. {وهذا ما حصل بالفعل ونعتقد بأن هذا التوقع للقنصل نفسه}.

نجحت حكومة نور الدين محمود في احتواء المطلب الاول للشعب العراقي وقواه السياسية الفاعلة على الساحة العراقية. والثابت ان الانتخابات المباشرة جرت لاول مرة في العراق الملكي وانتهت في 17 كانون الثاني 1953[69] ، بيد انها جرت في ظل استمرار اعلان الاحكام العرفية، فضلا عن وجود أعداد كبيرة من قادة الاحزاب والمواطنين على اختلاف اتجاهاتهم السياسية في السجون، فضلا عن ذلك قاطعت الانتخابات: احزاب الوطني الديمقراطي والاستقلال والامة الاشتراكي، مع الاخذ بالحسبان ان الاخير قرر المشاركة في الانتخابات وعندما لم يحصل على دعم الوصي بمساعدته على الفوز في مناطق عدة، انسحب من الانتخابات، وأدى الى انسحاب بعض اعضائه منه[70]، وكانت نتائج الانتخاب فوز 76 نائباً بالتزكية و59 بالتصويت[71]، بواقع 67 مقعداً لحزب الاتحاد الدستوري و48 مقعداً للمستقلين و11 مقعداً لحزب الجبهة الشعبية و8 مقاعد من المنشقين من حزب الامة الاشتراكي، ومقعد واحد فاز به النائب اسماعيل الغانم[72]. {انشق من حزب الاستقلال قبل الانتخابات}.

شعر رئيس الوزراء العراقي نور الدين محمود بانتهاء مهمته، فقدم استقالته الى الوصي،وقد سجل لنا المؤرخ جورج لنشوفسكي انطباعه الخاص عن استقالة نور الدين محمود على النحو الآتي : " الظاهر ان

مواهبه كانت مقتصرة على الشؤون المتعلقة بالامن الداخلي"[73]، وقبلت في 29 كانون الثاني 1953، وعهد الوصي الى جميل المدفعي بتشكيل الوزراة في اليوم نفسه[74]، وقد تزامن ذلك كله مع تسنم الرئيس الامريكي الجديد دوايت ايزنهاور (D. Eisenhower) (1953–1961) الحكم في 20 كانون الثاني 1953، لتبدأ مرحلة جديدة في سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق.

الخاتمـــة

الخاتمـــة

- بينـت المعلومـات الـواردة فـي هـذه الدراسـة بشـكل واضـح، ان السـفارة الامريكيـة ببغداد وقنصليتها فـي البصـرة، كانـت تراقبـان دقـائق التطـورات الداخليـة فـي العراق،مـا بـين تشـرين الثـاني 1952 – 17 كـانون الثـاني 1953، اولاً بـأول . وكتـب السـفير الامريكـي بيـري وهيأتـه الدبلوماسـية، عنها التقارير المسهبة والبرقيات المستعجلة، عن موقف القوى السياسية العراقيـة وأقطـاب النظـام الملكـي مـن الانتخابـات المباشـرة لمجلـس النـواب العراقي.
- اتضـح مـن الوثـائق الامريكيـة، منـاورات السـفارة الامريكيـة، ودورهـا الخفـي في التأثير على الواقع السياسي في العراق الملكي .
- كشـفت الدراسـة ان عـدداً مـن الساسـة العراقيين فـي العهـد الملكـي، كـانوا يرنـون الـى إقامـة أفضـل العلاقـات الطيبـة مـع أركـان السـفارة الامريكيـة ببغداد، وطلبوا مساندتهم فـي تبوء مناصب مهمـة فـي الحكومـة العراقيـة ، وعرضوا تعاونـهم من أجل مصالحهم الشخصية.
- تمثل المدة الممتدة بين تشرين الثـاني 1952 والـى كـانون الثـاني 1953، مرحلـة مهمـة فـي التحـولات الكبيـرة التـي جـرت فـي العـراق، وعلـى هـذا الاسـاس اخـذت واشـنطن تتبـع نـهجـاً جديـداً فـي علاقاتهـا مـع العـراق، واسـتغلال اوضـاعه الداخليـة لتحقيـق مصـالحها السـتراتيجية والاقتصـادية فيه، ويمكن القـول ان الفضـل فـي ذلـك يعـود الـى سـفيرها بيـري وقنصـليتها في البصرة، فقد استطاعت السفارة الامريكية ببغداد احتواء الواقع السياسي

الجديد في العراق بعد قيام انتفاضة 23 تشرين الثاني 1952، ونتائجها، ولا نجانب الحقيقة ان قُلنا ان الدبلوماسية الامريكية يحق لها ان تفخر بسفيرها بيري الذي تمثل خدمته في العراق ذروة عمله الدبلوماسي، فقد ادى ما كان عليه اداؤه على خير وجه خدمة لستراتيجية بلاده في مرحلة تاريخية حاسمة من جميع الاوجه.

هوامش الكتاب

الهوامش

(1) للتفصيل عن القانون الاساسي العراقي ، يمكن الرجوع الى: عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول ، الطبعة السابعة ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،ص ص 339–354؛ حسين جميل، الحياة النيابية في العراق 1925–1946، بغداد، 1983، ص ص 52–55.

(2) للتفصيل عن المجلس التأسيسي العراقي ، يمكن الرجوع الى: محمد مظفر الادهمي ، المجلس التأسيسي العراقي : دراسة تاريخية سياسية ، بغداد ، 1976؛ يتألف قانون انتخاب النواب من 52 مادة . للتفصيل يمكن الرجوع الى: "قانون انتخاب النواب" ، مطبعة الحكومة ، بغداد، 1924.(ينظر : الملحق).

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثاني، الطبعة السابعة، ص ص 6–7.

(4) المصدر نفسه، الجزء العاشر، ص 306.

(5) المصدر نفسه، ص ص 313 –314.

(6) والتر لاكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الاوسط، ترجمة: لجنة من الاساتذة الجامعيين ، بيروت، 1959، ص 116 ؛ مروان البحيري،

السياسة الامريكية والشرق الاوسط من ترومان الى كيسنجر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص 169.

(7) حسين طعمة شذر، العلاقات العراقية – الامريكية 1945–1958 ، بغداد، 2017 ، ص ص 228–229.

(8) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسة في العراق 1941–1953، مطبعة النعمان – النجف الاشرف، 1976، ص 665.

(9) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثامن، ص 279.

(10) المصدر نفسه، ص ص 280–281.

(11) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق، ص 708.

(12) المصدر نفسه، ص ص 709 –710.

(13) المصدر نفسه، ص 710.

(14) عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق، الجزء الثامن، ص 330.

(15) المصدر نفسه ، ص ص 337–338.

(16) U.S.D.S.C.F., No. 383, Despatch from American Embassy, Baghdad to the Department of State, Washington, Dec. 8 , 1952.

(17) Ibid.

(18) Ibid.

(19) Ibid.

(20) Ibid.

(21) Ibid.

(22) Ibid.

(23) Ibid, No. 371, Tel. from American Embassy, Baghdad to Secretary of State, Washington, Dec. 7 , 1952.

(24) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثامن، ص 344.

(25) U.S.D.S.C.F., No. 383, Despatch from American Embassy, Baghdad to the Department of State, Washington, Dec. 8 , 1952.

(26) Ibid, No. 761, Tel. from American Embassy, Baghdad to the of Secretary State, Washington, Dec. 13 , 1952.

(27) Ibid.

(28) Ibid, No. 762, Tel. from American Embassy, Baghdad to the of Secretary State, Washington, Dec. 13 , 1952.

(29) Ibid.

(30) Ibid.

(31) Ibid., No. 2821, Despatch from American Embassy, London to the Department of State, Dec. 15 , 1952.

(32) Ibid.

(33) Ibid.

(34) Ibid.

(35) Ibid., No. 25, Despatch from American Consul to the Department of State, Dec. 15 , 1952.

(36) Ibid., No. 405, Despatch from American Embassy, Baghdad to the Department of State, Washington,Dec.16 , 1952.

(37) Ibid.

(38) Ibid., No. 814, Tel. from American Embassy, Baghdad to the Secretary of State, Washington,Dec.26 , 1952.

(39) Ibid., No. 828, Tel. from American Embassy, Baghdad to the Secretary of State, Washington,Dec.30 , 1952.

(40) Ibid., Letter from American Consul to the American Ambassdor, Baghdad January 8, 1953.

(41) Ibid.

(42) Ibid.

(43) Ibid.

(44) Ibid.

(45) Ibid., No. 816, Tel. from American Embassy, Baghdad to the Secretary of State, No. 861,January 9 , 1953.

(46) Ibid.

(47) Ibid.

(48) Ibid.

(49) Ibid., No. 468, Memo. from the American Embassy, Baghdad to the Department of State, January 12 , 1953.

(50) Ibid.

(51) Ibid.

(52) Ibid.

(53) Ibid.

(54) Ibid.

(55) Ibid.

(56) Ibid.

(57) Ibid., No. 875, Tel. from the American Embassy, Baghdad to the Secretary of State, January 13 , 1953.

(58) Ibid.

(59) Ibid.

(60) Ibid.

(61) Ibid.

(62) Ibid.

(63) Ibid.

(64) Ibid., No. 479, Despatch from the American Embassy, Baghdad to the Department of State, January 14 , 1953.

(65) Ibid.

(66) Ibid.

(67) Ibid., Tel., from the American Consul to the SEcretary of State, January 15 , 1953.

(68) Ibid.

(69) عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثامن، ص 344.

(70) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ص 724–725.

(71) عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثامن، ص 344.

(72) عماد كريم عكوب محمد، حزب الاتحاد الدستوري 1949–1954. دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية _ ابن رشد ، جامعة بغداد، 2013 ، ص 281.

(73) جورج لنشوفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، الجزء الثاني، ترجمة: جعفر الخياط، مؤسسة فرانكلين للنشر، 1965، ص 31.

(74) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء التاسع ، ص ص 6–7.

قائمة المصادر

قائمة المصادر

اولاً- الوثائق الامريكية السرية غير المنشورة " وزارة الخارجية الامريكية"

- U.S. Department of stat, Condenal Files.

- No. 383, Despatch from American Embassy, Baghdad to the Department of State, Washington, Dec. 8 , 1952.
- No. 371, Tel. from American Embassy, Baghdad to Secretary of State, Washington, Dec. 7 , 1952.
- No. 761, Tel. from American Embassy, Baghdad to the of Secretary State, Washington, Dec. 13 , 1952.
- No. 762, Tel. from American Embassy, Baghdad to the of Secretary State, Washington, Dec. 13 , 1952.
- No. 2821, Despatch from American Embassy, London to the Department of State, Dec. 15 , 1952.
- No. 25, Despatch from American Consul to the Department of State, Dec. 15 , 1952.
- No. 405, Despatch from American Embassy, Baghdad to the Department of State, Washington,Dec.16 , 1952.
- No. 814, Tel. from American Embassy, Baghdad to the Secretary of State, Washington,Dec.26 , 1952.

- **No. 828, Tel. from American Embassy, Baghdad to the Secretary of State, Washington,Dec.30 , 1952.**
- **No. 828, Letter from American Consul to the American Ambassdor, Baghdad January 8, 1953.**
- **No. 816, Tel. from American Embassy, Baghdad to the Secretary of State, No. 861,January 9 , 1953.**
- **No. 468, Memo. from the American Embassy, Baghdad to the Department of State, January 12 , 1953.**
- **No. 875, Tel. from the American Embassy, Baghdad to the Secretary of State, January 13 , 1953.**
- **No. 479, Despatch from the American Embassy, Baghdad to the Department of State, January 14 , 1953.**
- **Tel., from the American Consul to the SEcretary of State, January 15 , 1953.**

ثانياً: المطبوعات الحكومية

– " قانون انتخاب النواب " ، مطبعة الحكومة ، بغداد، 1924.

ثالثاً : الكتب باللغة العربية والمعربة:

- جعفر عباس حميدي، التطورات السياسة في العراق 1941–1953، مطبعة النعمان – النجف الاشرف، 1976.

- حسين جميل، الحياة النيابية في العراق 1925–1946، بغداد، 1983.

- حسين طعمة شذر، العلاقات العراقية – الامريكية 1945–1958 ، بغداد، 2017.

- جورج لنشوفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، الجزء الثاني، ترجمة: جعفر الخياط، مؤسسة فرانكلين للنشر، 1965.

- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول والثاني والثامن والتاسع والعاشر، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،1988.

- محمد مظفر الادهمي ، المجلس التأسيسي العراقي : دراسة تاريخية سياسية ، بغداد ، 1976.

- مروان البحيري، السياسة الامريكية والشرق الاوسط من ترومان الى كيسنجر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.

- والتر لاكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الاوسط، ترجمة: لجنة من الاساتذة الجامعيين ، بيروت، 1959.

رابعاً: الرسائل الجامعية:

- عماد كريم عكوب محمد، حزب الاتحاد الدستوري 1949–1954. دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية _ ابن رشد ، جامعة بغداد، 2013.

الملاحـــــــق

نسخ

قانون انتخاب النواب

بغداد

طبع في مطبعة الحكومة

١٩٢٤

رابعاً : من كان محجوراً عليه ولم يفك حجره .

خامساً : من كان ساقطاً من الحقوق المدنية .

سادساً : من كان محكوماً عليه بجناية مهما كانت او بجنحة تمس الشرف كالسرقة والرشوة والاختلاس والتزوير والاحتيال وما اشبه ذلك.

سابعاً : من كان لا يؤدى الى الحكومة او البلدية ضريبة كثرت اوقلت . والساكن في دار او محل تؤدى عنه ضريبة الى الحكومة اوالبلدية يعتبر كالذى يؤديها رأساً .

ثامناً : من كان مجنوناً او معتوهاً .

المادة الرابعة

من استجمع اوصاف المنتخب الاول يجوز ان يكون منتخباً ثانياً بشرط ان يكون قد اتم الخامسة والعشرين من عمره .

المادة الخامسة

يعتبر كل لواء دائرة انتخابية وكل ناحية اومحلة او بضع محلات شعبة انتخابية واذا حدث خلاف فى تعيين حدود الشعبة فعلى هيئة التفتيش الآتى ذكرها ان تفصل فيه .

المادة السادسة

يكون لكل لواء نائب واحد عن كل عشرين الفامن عدد ذكور .

واذا كان عدد الذكور في اللواء لا يقل عن العشرة آلاف واقل من العشرين الفاً يكون له نائب واحد . واذا بلغ العدد الثلاثين الفاً فنائبان واذا بلغ الخمسين الفا فثلاثة واذا بلغ السبعين الفا فاربعة وهلم جراء. ويكون للاقليات المسيحية والموسويه العدد الآتي من النواب .

	مسيحي	موسوى
في لواء الموصل	٢	١
» » بغداد	١	٢
» » البصرة	١	١

وهذا العدد هو علاوة على عدد النواب الذين يجب انتخابهم من الاكثرية بنسبة مجموع النفوس في الالوية المذكورة .

المادة السابعة

ينتخب المنتخبون الثانون بنسبة منتخب ثانى واحد عن كل مائتين وخمسين منتخبا اولا فاذا كانت الشعبة الانتخابية محتوية على اكثر من هذا العدد فيكون عدد المنتخبين الثانين كما يلى : —

من ٤٠١ الى ٦٥٠ منتخبين ثانيين
ومن ٦٥١ الى ٩٠٠ ثلاثة منتخبين ثانين
ومن ٩٠١ الى ١١٥٠ اربعة منتخبين ثانين وهلم جرا

واذا كان عدد المنتخبين الاولين اقل من مائتين وخمسين واكثر

من مائة وخمسين فيكون لهم منتخب ثان واحدا اما اذا كان العدد في الشعبة دون المائة والخمسين تضم تلك الشعبة الى الشعبة المجاورة لها .

المادة الثامنة

تنقسم الدوائر الانتخابية الى ثلاث مناطق

الاولى : تحتوى على الوية الموصل وكركوك والسليمانية واربيل .

والثانيه : تحتوى على الويه بغداد وديالى والديم والحله وكربلاء والكوت والديوانيـة .

والثالثه : تحتوى على الوية المنتفق والعمارة والبصرة .

وليس لمنطقة ان تنتخب نائبا من اهالى منطقة اخرى .

المادة التاسعة

تؤلف في كل شعبة انتخابية لجان متعددة لاحضار قوائم المنتخبين الاولين على الوجه الآتى :

في كل قرية او محلة يختار الوجوه من بينهم ثلاثة ويجتمعون هؤلاء بالمختار او بمن يقوم مقامه ويشرعون باحضار القوائم حالما تصدر الارادة الملكية بذلك وينهونها خلال عشرة ايام .

المادة العاشرة

تنظم القوائم على الصورة الآتية :

تسجل اللجنة اسماء جميع الذكور العراقيين الذين اتموا العشرين

من مائة وخمسين فيكون لهم منتخب ثان واحدا اماإذا كان العدد في الشعبة دون المائة والخمسين تضم تلك الشعبة الى الشعبة المجاورة لها .

المادة الثامنة

تنقسم الدوائر الانتخابية الى ثلاث مناطق

الاولى : تحتوى على الوية الموصل وكركوك والسليمانية واربيل .

والثانيه : تحتوى على الويه بغداد وديالى والدليم والحله وكربلاء والكوت والديوانيـة .

والثالثه : تحتوى على الوية المنتفق والعمارة والبصرة .

وليس لمنطقة ان تنتخب نائبا من اهالى منطقة اخرى .

المادة التاسعة

تؤلف في كل شعبة انتخابية لجان متعددة لاحضار قوائم المنتخبين الاولين على الوجه الآتى :

في كل قرية او محلة يختار الوجوه من بينهم ثلاثة ويجتمعون هؤلاء بالمختار او بمن يقوم مقامه ويشرعون باحضار القوائم حالما تصدر الارادة الملكية بذلك وينهونها خلال عشرة ايام .

المادة العاشرة

تنظم القوائم على الصورة الآتية :

تسجل اللجنة اسماء جميع الذكور العراقيين الذين اتموا العشرين

من عم هم من اهالى القرية او المحلة وتراجع عند الاقتضاء سجلات النفوس لاجتناب السهو والغلط وتفتح في القائمة عمودا لتحرير الاوصاف المانعه الواردة في المادة الثالثة .

وتستند فى تحرير هذه الاوصاف على تحقيقاتها وعلى القيود الرسمية حسب الامكان فاذا حدث خلاف فيما اذا كان لاحد حق الانتخاب ام لا ، يشرح ذلك على اسمه فى القائمة لتفصل فيه بعد ذهيئة التفتيش الآتى ذكرها .

المادة الحادية عشرة

ترسل نسختان من قوائم الانتخاب الى مدير الناحية وفى مراكز الاقضية والالوية الى القائمقام او المتصرف (والمعبر عنهما في هذا القانون برؤساء الادارة) فتجمع القوائم الواردة على هذه الصورة وتحرر فى سجل واحد يختص بالشعب الانتخابية .

المادة الثانية عشرة

ترسل نسختان من هذه السجلات المحتوية على اسماء المنتخبين الاولين فى كل شعبة انتخابيه الى القائمقام او المتصرف فى الاقضية والالوية وتودع نسخة منها الى الهيئات التفتيشية .

المادة الثالثة عشرة

تدقق هيئات التفتيش فى السجلات الواردة اليها وتنظر فيما اذا

تسجيله وقد سجل او يجب تسجيله ولم يسجل والاعتراض يكتب على ورقة عادية (بدون طابع) يخاطب بها هيئات التفتيش وهيئات التفتيش تدققه فى ثلاثة ايام على الاكثر وتفهم المعترض قرارها المتخذ باكثرية الاراء المتضمن الاسباب الموجبة فان قبل طلبه تصحح السجلات بموجبه وان رد ولم يقنع المعترض تعتبر محكمة القضاء محكمة استيناف لمثل هذه الدعاوى الناشئة من الانتخاب وللمعترض ان يستأنف دعواه باستدعاء يقدمه خلال ثلاثة ايام من تاريخ تبليغه صورة القرار فان ظهر الحق له تصحح السجلات . ولا تسمع دعواه بعد انقضاء المدة المذكورة واذا لم توجد محكمة فى قضائه فعليه ان يراجع اقرب محكمة في ذلك اللواء . والحكم الصادر من محكمة القضاء خلال ثلاثة ايام لا يقبل الاستئناف والتمييز ولا يكلف المستدعى بدفع مصرف ما وبعد مضي الايام السبعة ترفع الاوراق المعلقة ولا يسمع الاعتراض .

المادة السابعة عشرة

عند ورود المضابط المار ذكرها في المادة (١٤) على المتصرف ان يودعها « الهيئة التفتيشية » في اللواء لتقدم بيانا عن عدد المنتخبين الاولين لكل شعبة انتخابية ولكل قضاء وعن مجموع المنتخبين الاولين في اللواء موقعا عليه من قبله ومن قبل اعضاء الهيئة التفتيشية ويرسل هذا البيان الى وزارة الداخلية .

المادة الثامنة عشرة

يجب اعادة النظر في القوائم والسجلات والمضابط المتقدم ذكرها كل سنة وتجرى التصحيحات فيها وفقاً للاصول المبينة في المواد السابقة على ان يتم امر التدقيق والتصحيح في الشعب الانتخابية قبل الخامس عشر من شهر كانون الثاني من كل سنة .

المادة التاسعة عشرة

تؤلف الهيئات التفتيشية في الاقضية من سبعة الى خمسة عشر عضوا حسب جسامة القضاء كما يلي :

عند ورود الامر باجراء الانتخاب تنتدب هيئة اختيارية كل محلة خمسة من سكانها فيجتمع هؤلاء وينتخبون بالرأى الخفي من بينهم العدد المطلوب للهيئة التفتيشية ويرأس الهيئة التفتيشية رئيس البلدية والمحل الذي لارئيس فيه للبلدية ينتخب الاعضاء بالرأى الخفي رئيسا من بينهم .

والمصاريف السفرية والاعتيادية المقتضية للقيام بجميع شؤون الانتخاب تدفع من صندوق البلدية .

المادة العشرون

يجري الانتخاب في مراكز الشعب الانتخابية تحت مراقبة لجنة انتخابية قوامها هيئة اختيارية مركز تلك الشعبة ويشرف على

جريان الانتخاب عضو يرسل من الهيئة التفتيشية بالقرعة ويجوز تقسيم الشعب الكبيرة الى اقسام عديدة لتسهيل جريان الانتخاب .

المادة الحادية والعشرون

تنظم وتختم الاوراق الانتخابية من قبل الهيئات التفتيشية والعدد الذي يرسل الى الشعب الانتخابية يكون متساوياً لعدد المنتخبين الاولين في سجلها .

المادة الثانية والعشرون

تكون صناديق الانتخاب على الشكل والحجم الذين تقررهما الهيئة التفتيشيه ويكون اعلاها مخروقا خرقا مستطيلا على قدر ان يدخل منه ورقة انتخاب مطوية ويكون له قفلان مختلفان لا يفتح احدهما بمفتاح الآخر .

المادة الثالثة والعشرون

على العضو الموفد من الهيئة التفتيشية الى مركز الشعب الانتخابية ان يصلها قبل اليوم المعين للانتخاب بيومين مستصحباً معه صندوق الانتخاب والاوراق الانتخابية لتلك الشعبة ولدي وصوله يجتمع بلجنة الانتخاب ويعلن يوم وميعاد ومحل الانتخاب ويجوز ان تنقسم جهات الشعبة الى اقسام يعين لكل منها يوم لاجراء الانتخاب وتفهم اللجنة بالوسائط الممكنه جميع المنتخبين الاولين الغرض المقصود من الانتخاب وكيفية اجرائه كما صرح في هذا القانون .

المادة الرابعة والعشرون

في اليوم المعين للانتخاب تجتمع اللجنة في المحل المخصص وتدعوا منتخبي القرى والمحلات في الاوقات المعينة لهم ثم يفتح صندوق الانتخاب ويعرض على الانظار لتحقق فراغه ثم يقفل ويحفظ احد المفتاحين عند العضو الموفد من الهيئة التفتيشية والاخر عند السن من اعضاء لجنة الانتخاب ويعطى كل منتخب ورقة انتخاب ليكتب فيها اسماء وشهرة الذين يريد انتخابهم منتخبين ثانين بالنسبة المذكورة في المادة السابعة من هذا القانون وللمنتخب الذي لايحسن الكتابة ان يستكتب غيره اسماء من يشاء واذا كتب من الاسماء اكثر من العدد اللازم تقبل منها الاسماء المكتوبة اولا الى حد العدد المطلوب ويهمل الباقي واذا كتب اسم واحدا كثر من مرتين يحسب مرة واحدة والاسماء التي لاتقرأ والتي يحصل فيها التباس تلغى .

المادة الخامسة والعشرون

يبادر بعد برهة من توزيع اوراق الانتخاب الى اخذها من المنتخبين الحاضرين ويبدأ باعضاء اللجنة ان كان لهم حق الانتخاب في تلك الشعبة وعلى كاتب اللجنة ان يسئل كل منتخب يقدم ورقته عن اسمه وشهرته ومحل اقامته فان صدق المختار قوله شفهياً يضع الكاتب اشارة على اسمه في السجل ثم يؤذن لذلك المنتخب بالماء ورقته

في الصندوق وعلى لجنة الانتخاب ان تراقب المنتخبين لكيلا يلقي احد منهم اكثر من ورقة واحدة .

المادة السادسة والعشرون

بعد ان ينتهي منتخبو كل قرية او محلة من القاء اوراقهم يعلن المختار ان منتخبي تلك القريه او المحلة قد اتموا انتخابهم وحينئذ يختم الكاتب قائمة المنتخبين بختم اعضاء اللجنة بعد ان يشرح عدد الذين حضروا والذين تغيبوا منهم ثم يشرع باجراء انتخابات القرية المحلة الاخرى على الوجه المتقدم .

المادة السابعة والعشرون

اذا جاء احد بورقة انتخاب بعد ان تم انتخاب قريته او محلته وانسحب اهاليها لم يسمح له بالقاء ورقته ويكون قد اسقط حق انتخابه بالتأخر ولا يقبل انتخاب بالوكالة وليس لاحد ان يرسل ورقة انتخابية وان كان معذوراً وان ادرك المساء ولم يتم الانتخاب فعلى لجنة الانتخاب ان تلصق ورقة على خرق الصندوق وتربطها به بخيط ويختم اعضاؤها جميعهم على طرفي الخيط وعلى قفلي الصندوق ويوضع الصندوق في محل امين تعينه اللجنة ويعتنى اعتناء خاصاً بالمحافظة عليه وفي الغد لدى تحقق الاعضاء سلامة اختامهم يفضونها ويواظب على القاء اوراق الانتخاب .

المادة الثامنه والعشرون

يفتح الصندوق فى حضور اكثرية اللجنة الانتخابيه بعد ان يكون جميع المنتخبين قد القوا اوراقهم وتحسب الاوراق التى تظهر فى الصندوق و تعاد اليه من غير ان تقرأ وفى الحال تكتب مضبطة فى بيان عدد المنتخبين الذين انتخبوا فى تلك الناحية وعدد الاوراق التى وجدت فى الصندوق .

المادة التاسعة والعشرون

كل ورقة غير مختومة بختم هيئة التفتيش تعتبر لغوا وان زاد عدد الاوراق التي وجدت في الصندوق على عدد المنتخبين الذين القوا اوراقهم فيه بحسب منطوق السجل تكون الهيئة مسئولة عن ذلك وتهمل الاوراق التي تبقى في الصندوق بعد تصنيف عدد من الاوراق مساو لعدد الحاضرين من المنتخبين الاولين ويرسل الى رؤساء الادارة خبر الامر فورا وهم يتخذون التدابير اللازمة للتحقيق في كيفية حدوث ذلك الخلل .

المادة الثلاثون

يباشر بعد الاطلاع على عدد الاوراق بكتابة الاسماء المدرجة فيها على الوجه الآتي :

تقرأ الاسماء وتكتب على اوراق كبيرة وكلما قرأ اسم وضع رقم

(١) بحذائه ولئلا يبقى الصندوق مفتوحاً يستخرج منه فقط عدد الاوراق التي يمكن تصنيفها في ذلك اليوم ثم يقفل ويربط بخيط ويختم جميع الاعضاء الحاضرين على طرفى الخيط وعلى الخرق و يحفظ الصندوق فى محل امين يختم بابه وفى كل مساء توضع الاوراق التى صنفت في كيس ويختم عليه وتكتب مضبطة فى بيان عدد الآراء التي نالها كل من المنتخبين الثانين و بعد تصنيف جميع الاوراق تعطي لجنة الانتخاب كل من حاز اكثرية من الآراء مضبطة ناطقة بانه منتخب ثان ويكتب ايضا مضبطة في بيان نتيجة الانتخاب ويوقع عليها جميع اعضاء لجنة الانتخاب وتسلم الى العضو الموفد من الهيئة التفتيشية وهو يقدمها الى هيئة التفتيش .

واذا انحل محل منتخب ثان لسبب من الاسباب فيخلفه من كان حائزا اكثرية الاراء في المضبطة من المنتخبين الاولين .

المادة الحادية والثلاثون

على هيئة تفتيش القضاء عند وصول المضابط المذكورة فى المادة السابقة اليها ان تدون اسماء جميع المنتخبين الثانين ناحية فناحية فى سجل خاص .

الفصل الثالث

في كيفية انتخاب النواب

المادة الثانية والثلاثون

من حق له ان يكون منتخباً اولا يجوز ان يكن نائباً الا .

(١) من كن دون الثلاثين من عمره .

(٢) ومن كان محكوماً عليه بالسجن مدة لا تقل عن سنة لجريمة غير سياسية ومن كن محكوماً عليه بالسجن لسرقة او رشوة او خيانة امانة او تزوير او احتيال او غير ذلك من الجرائم المخلة بالشرف بصورة مطلقة .

(٣) ومن كان له منفعة مادية مباشرة او غير مباشرة ناشئة عن عقد مع احدى الدوائر العمومية العراقية الا اذا كانت المنفعة ناشئة عن كونه مساهما في شركة مؤلفة من اكثر من خمسة وعشرين شخصاً ويستثنى من ذلك ملتزمو الاعشار ومستأجرو اراضي الحكومة واملاكها .

(٤) ومن كان من اقرباء الملك في الدرجة التي تعين بقانون خاص .

المادة الثالثة والثلاثون

من كان حائزاً الاوصاف اللازمة للنيابة له ان ينوب عن دائرة واحدة فقط واذا انتخب احد من اكثر من دائرة واحدة فله ان يختار الدائرة التي يرغب في تمثيلها خلال ثمانية ايام من تاريخ اخباره وللموظفين الذين ينتخبون حق الخيار بين قبول العضوية ورفضها

والذي يقبل العضوية يجب عليه التخلى عن وظيفته فى الحكومة خلال المدة المذكورة ما عدا الوزراء .

المادة الرابعة والثلاثون

يحضر المنتخبون الثانون فى الزمان والمكان المعينين من قبل هيئة التفتيش ويعطون اوراقاً مختوماً عليها بختم الهيئة التفتيشية ويبين لهم العدد المعين للنيابة عن اللواء مع تخصيص الموسويين والمسيحيين الذين يجب انتخابهم فيكتب كل منهم فى تلك الورقة اسماء بقدر ذلك العدد ذاكراً شهرة ولقب الذين ينتخبهم دفعاً للالتباس . ولمن كان منهم لا يحسن الكتابة ان يستكتب احد الحاضرين ما يريده من الاسماء بشرط ان لا يخرج من المجلس فان كتب فى الورقة ما يزيد على العدد المطلوب من الاسماء او ما ينقص عنه فالمعاملة تجرى بمقتضى المادة الرابعة والعشرين .

المادة الخامسة والثلاثون

يوضع صندوق الانتخاب على منضدة فى محل الاجتماع امام هيئة التفتيش لتلقى اوراق الانتخاب فيه وقبل الالقاء يفتح ليعلم الحاضرون انه خال ثم يسد وتلصق على قفله ورقة مختومة بختم هيئة التفتيش وثلاثة من المنتخبين الثانين .

المادة السادسة والثلاثون

تدعو هيئة التفتيش المنتخبين الثانين فرداً فرداً بحسب الترتيب فى تسجيل اسمائهم فيبادر الى القاء الاوراق فى الصندوق وتراقب هيئة التفتيش القاء الاوراق لكيلا يلقى احدهم اكثر من ورقة واحدة .

ولا يسمح للمنتخب الثانى ان يلقى ورقته ما لم تكن مضبطته قد دققت من قبل الهيئة قبل القاء الورقة او حين القائها .

المادة السابعة والثلاثون

ان كان الحاضرون من المنتخبين الثانين فى اليوم المعين لانتخاب النواب لا يقلون عن الثمانين فى المائة من مجموعهم يفتح الصندوق وتصنف الاوراق وتكتب مضبطة باسماء الذين حصلوا على الاراء كثيرة كانت او قليلة وترسل الى متصرف اللواء واما ان كان الحاضرون اقل من الثمانين فى المائة من المجموع فان الصندوق لا يفتح بل تلصق على خرقه ورقة وتختم عليها هيئة التفتيش ويؤجل الانتخاب الى يوم آخر ويرسل انذار الى الذين لم يحضروا من المنتخبين الثانين للحضور فى ذلك اليوم وهذا التأجيل لا يكرر .

المادة الثامنة والثلاثون

تفتح هيئة التفتيش الصندوق بعد انتهاء جميع المنتخبين الثانين من القاء اوراقهم واذا كان الانتخاب قد اجل كما تقدم فى المادة

السابقة فيفتح الصندوق بعد القاء الاوراق فى اليوم الثانى واذا لم يلق جميع المنتخبين الحاضرين اوراقهم يفتح الصندوق فى نهاية ذلك اليوم و بعد فتحه لايسمح لاحد بالقاء ورقته فيه .

المادة التاسعة والثلاثون

بعد فتح الصندوق تعد الاوراق وتقرأ علانية وتكتب اسماء الذين انتخبوا للنيابة فى تلك الاوراق وكلما يقرأ اسم يوضع رقم (١) بجذائه الى ان تتم كتابة الاسماء كافة وتجمع الاراء التى اكتسبها كل منتخب للنيابة وتحرر مضبطة بذلك تحتوى على اسم كل من حاز رأيا قل او كثر من دون ترك احد .

ويكتب حذاء كل اسم عدد الاراء التي نالها بالرقم والكتابة وترسل هذه المضبطة الى رؤساء الادارة

المادة الاربعون

عندما ترد المضابط المذكورة فى المادة السابقة من جميع الاقضية يدعو المتصرف هيئة التفتيش المنتخبة من مركز اللواء مع عدد من الوجهاء والمرشحين للنيابة او وكلائهم ان يحضروا ايضاً فتقرأ اسماء الذين نالوا آراء وتدون كل قضاء على حدة والذين يحوزون اكثرية الاراء يكونون قد انتخبوا نواباً لذلك اللواء واذا تساوت

الاراء يرجع الى الاقتراع والنواب الموسويون والمسيحيون الذين ينبغي انتخابهم وفقاً للمادة السادسة ينتخبون بنسبة الاكثرية الحاصلة بين المرشحين الذين هم من دينهم بدون التفات الى الاكثرية التي حازها غيرهم من الاديان الاخرى .

المادة الحادية والاربعون

بعد ان تعين اسماء النواب تكتب مضبطة ويوقع عليها من قبل هيئة التفتيش ثم المتصرف ويبين فيها اسماء الذين انتخبوا ونسبة عدد الاراء التي نالوها ويعطى المنتخبون للنيابة صورة مصدقة من هذه المضبطة وترسل صور منها الى وزير الداخلية وديوان مجلس النواب . ولا يعتبر المنتخب نائباً نهائياً ما لم تصدق مضبطته من مجلس النواب .

احكام مختلفه

المادة الثانية والاربعون

تعتبر صفة المنتخبين اثنين دائمة مدة دورة مجلس النواب كلها فاذا اقتضت الحال انتخاب نائب جديد او اكثر تطبق الاحكام المتقدمة في هذا الباب . عند انحلال عضوية بسبب وفاة او استقالة اوغير ذلك يجرى الانتخاب مجدداً لسد الفراغ .

المادة الثالثة والاربعون

ان جميع المضابط والبيانات والقوائم والسجلات المذكورة في هذا القانون تكون على الشكل الذى يقرره وزير الداخلية وتستعمل بالكيفية التى تقرر ايضاً .

المادة الرابعة والاربعون

لا يجوز القبض على احد القادمين للانتخاب او القافلين منه او الحاضرين في محله لينتخبوا من اجل دين للحكومة عليهم .

المادة الخامسة والاربعون

لا يشترك فى الانتخاب الجنود وافراد الشرطة ما داموا قائمين بالخدمة المسلحة واما اذا كانوا مأذونين فى قراهم او محلاتهم عند اجراء الانتخابات فلهم ان يشتركوا به .

المادة السادسة والاربعون

على الضباط الذين هم فعلاً في خدمة القوات المسلحة ان يستقيلوا من مسلكهم فى الجيش والشرطة عند قبولهم النيابة .

المادة السابعة والاربعون

ليس لرؤساء الادارة والمحاكم ومديرى الشرطة والقواد العسكريين ان ينتخبوا من دوائر الانتخاب التى هم موظفون فيها .

فصل العقوبات

المادة الثامنة والاربعون

يعد مجرماً ضد هذا القانون كل من

(١) كان يعلم بانه محروم من حق الانتخاب او كان له سبب جلي للاعتقاد بذلك فانتخب (بفتح الخاء)

(٢) او اعطى رأيا باسم غيره عن علم منه .

(٣) او اعطى رأيا اكثر من مرة واحدة في انتخاب واحد .

(٤) او سجل اسماء في قائمة او دفتر انتخاب او ساعد على تسجيلها خلافا لهذا القانون وذلك عن علم منه

(٥) او ترك من القائمة او السجل اسماء كان ينبغي ان يدون فيها او جعله يترك وذلك عن علم منه

(٦) او استعمل الشدة او التهديد او الاحتيال للتأثير على انتخاب احد المنتخبين او لمنعه عن الانتخاب .

(٧) او اعطى هدية او منفعة او وعد بها للتأثير على الانتخاب .

(٨) او قبل او طلب الهدية او المنفعة المتقدم ذكرها لنفسه او لاحد المنتخبين .

(٩) او كتب عن علم غير الاسماء التى املاها عليه منتخب استكتبه .

(١٠) او افسد معاملات الانتخاب بنشر الأراجيف واعلان المفتريات على المرشحين للانتخاب ويعاقب بالسجن مدة لاتجاوز سنة او بغرامة لاتتجاوز الف روبية او السجن والغرامة معا

(تقدم جميع الشكايات المتعلقة بمداخلات المأمورين فى امر الانتخاب الى الهيئات التفتيشية وهذه الهيئات هى التي تقوم باجراء تحقيقات تمهيدية وترسل اوراق الاتهام الى المحاكم رأسا اما اذا كانت الشكاية موجهة ضد الهيئة التفتيشية فتقدم رأسا الى المحاكم والمحاكم تقوم باجراء المعاملات القانونية ضد الموظفين)

المادة التاسعة والاربعون

من امتنع عن اعطاء المعلومات بما يخصه لاجل كتابة قوائم وسجلات الانتخاب يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين روبية

المادة الخمسون

من اتلف او نزع صندوق الانتخاب او ورقة انتخاب اوورقة رسمية تتعلق بالانتخاب بقصد التأثير على نتيجة الانتخاب يعاقب بالسجن مدة لاتتجاوز سنتين او بغرامة لا تتجاوز الفي روبية او بالسجن والغرامة معا .

المادة الحادية والخمسون

ينفذ هذا القانون ويباشر بالانتخابات للدورة الاولى من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية والخمسون

على وزير الداخليه تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٤ واليوم الثالث والعشرين من ربيع الاول سنة ١٣٤٣

فيصل

رئيس الوزراء

الهاشمي

وكيل وزير الداخلية

ووزير المالية

ساسون

SGPS...515...796...4,000...610-24.

OFFICE OF
PROTECTIVE SERVICES
JAN 28 1953
DEPARTMENT OF STATE

RESTRICTED

AMERICAN CONSULATE
Basra, Iraq, January 8, 1953.

The Honorable
Burton Y. Berry,
American Ambassador,
Baghdad.

Dear Mr. Ambassador:

The Consulate has been informed by Jamal Omar Nahdmi, Mutasarrif of Basra Liwa, that he was inscribed as a candidate for Deputy from the Ranya district of Erbil; and that since he would be unopposed in the coming elections for that position, no election will be held for it in that district and he becomes automatically the Deputy from Ranya. He states that the only other such situation in Iraq for this election exists in one of the Baghdad districts.

The Mutasarrif says he is most pleased with this development and that he has been working for almost two years to bring it about, since he wants to live in Baghdad and has found the heat of Basra and his responsibilities here quite trying.

As concerns his "Leader Grant", of which he had been expected to avail himself early in 1953, he states that he still wishes to make the visit to the United States but would like to postpone his departure until mid-June of this year. He intends to call at the Embassy to discuss the matter following his departure from Basra toward the end of this month.

Respectfully yours,

Daniel Gaudin Jr.
American Consul

DC/R
Amb.
Rev.
Cnsl.

FILED
MAY 22 1953

Copies to:
Public Affairs Officer, Baghdad
Department

177395

DG/eg

RESTRICTED

)MING TELEGRAM *Department of State*

ACTION COPY

CONFIDENTIAL SECURITY INFORMATIO

Control: 3057
Rec'd: January 9, 1953
2:40 p.m.

FROM: Baghdad

TO: Secretary of State

NO: 861, January 9, 3 p.m.

SENT DEPARTMENT 861, REPEATED INFORMATION UNNUMBERED LONDON, CAIRO, AMMAN, BEIRUT, JIDDA, DAMASCUS, TEL AVIV.

(1) In meeting last night Saleh Jabr and members former Umma Party, faced with prospect capturing only few Parliament seats (estimated 12 as compared 20 in previous Parliament), took decision withdraw from elections (Embassy telegram 852, June 8). Jabr men cite instances of government interference against pro-Jabr candidates in Suleimaniya, Erbil, Amara, Naskriya, (repeat Nasiriya), Suk-al-Shuyuk, Kerbala, Kirkuk, and Basra. Reports of government gerrymandering, manipulating balloting and inspection committees, and pressure on would-be candidates in those areas are abundant and appear well-founded.

Nuri men, however, say Jabr's withdrawal due fear defeat and lack discipline in his party. Test of discipline will be number Jabr candidates who actually withdraw by January 11 deadline since some would have good chance for election with or without Jabr support.

It was reportedly agreed at meeting that Umma men would not (repeat not) incite violence, but rely on moral effect withdrawal. This in contrast to call on people "prevent elections" prior November disturbances which Jabr now claims misinterpreted.

(2) Only one leader of former Istiqlal Party (Ismail Ghanem), who has good chance of election, participating. Other top Istiqlal leaders (Faiq Samarrai, Mohammed Mahdi Kubba, Siddiq Shenshal (Siddiq Shinshal)) not (repeat not) standing.

(3) No (repeat no) former National Democratic Party men standing.

(4) Taha Al-Hashemi, president of former UPF, not (repeat not) participating, but thus far several other UPF men, including some with Commie records (such as Abdul Razzaq Sheikhly and Abdul Razzaq Daher), are still in the race. UPF men, if they do not (repeat not) withdraw have good chance capture up to five seats.

(5) Nine Nuri men and one independent are unopposed and have already been certified as elected. With exceptions noted above,

Nuri

CONFIDENTIAL SECURITY INFORMATION

REPRODUCTION FROM THIS COPY, IF CLASSIFIED, IS PROHIBITED

This copy must be returned to DC/R central files with notation of action taken

16—67338-1 GPO

This Document Must Be Returned to DC/R Central Files.

787.00/1-953

Confidential File

FILED JAN 1 9 1953

Nuri men and independents are only candidates in the race.

(6) Present indications are that martial law will be maintained (a) because of dangerous situation produced by withdrawal top party leaders and (b) because pending cases before military tribunals not (repeat not) completed. Party formation will not (repeat not) be permitted.

(7) Except that army rather than police now responsible for maintaining order, situation has thus almost reverted to tha which preceded November disturbances, i.e., prospect of a Nuri-Palace election with opposition parties, presently excepting the UPF, in a virtual boycott.

TT:MP/9

BERRY

INCOMING TELEGRAM — Department of State — ACTION C

CONFIDENTIAL

19
Action
TCA
Info
NEA

FROM: Baghdad

Control: 3449
Rec'd: January 10, 1953
9:15 a.m.

TO: Secretary of State

NO: 862, January 10, 10 a.m.

TOTEC.

DEPTEL 673, December 30.

NE has full up to date reports on Iraq situation and for most help re answering arizoqa* concerns suggest consultation appropriate NE official. Situation not (rpt not) black. Most recent significant event Abughraib was TCA demonstration largescale irrigation methods.

SW:MTC/5

BERRY

NOTE: *As received

TECHNICAL COOPERATION ADMINISTRATION
1953 JAN 12 AM 8 43
DEPARTMENT OF STATE

TCA
Message Center
Control
JAN 15 1953
FILED

CONFIDENTIAL

PERMANENT RECORD COPY

REPRODUCTION FROM ... IF CLASSIFIED ... PROHIBITED

RESTRICTED
(Classification)

DO NOT TYPE IN THIS SPACE
787.00/1-1253
XR 987.64

FOREIGN SERVICE DESPATCH

FROM : AMEMBASSY, BAGHDAD.

TO : THE DEPARTMENT OF STATE, WASHINGTON.

REF :

NEA MESSAGE CENTER
1953 JAN 21 AM 11 12

468 DESP. NO.

January 12, 1953 DATE

AIR POUCH PRIORITY

JAN 13 1953

INFO TEL AVIV LONDON PARIS ANKARA hm

15 For Dep Use Onl
JAN E19
R C D

NEA INFO OLI IBS IFI IPS ~~AMMAN~~ BEIRUT CAIRO JIDDA DAMASCU JERUSALEM TRIPOLI

SUBJECT: PRESS COMMENT ON THE FORTHCOMING ELECTIONS

SUMMARY

As election day approaches, the Baghdad press has begun to exercise a little more daring in discussing the elections and in asking the Government to take steps to ensure the freedom of the electorate to vote without interference. The trend toward specific criticism of the Government has been perceptible in recent weeks, in spite of the fact that there are no party organs being published.

END SUMMARY

On December 17th, Al Awqat al Baghdadiya published a generalized editorial statement praising the Government for its willingness to amend the electoral law and saying that "Iraqi public opinion attaches special importance to the result of the coming elections". On December 18th the paper went further and asked the Government to release the internees on the grounds that "most of the political internees among party members did not have any connection with the events (of November 23-26)".

Taking up the same theme, Al Difaa on December 21st argued that the Government and the parties "..should forget all about past mistakes and renew the struggle to regain lost opportunities...". The writer, Sadiq al-Bassam, argued that "The new era and the activities of the present Government... will undoubtedly eliminate the former hatred and misunderstanding between the Government on the one hand and the people and opposition political parties on the other".

Slightly more specific, Al Akhbar on December 22nd contended that the release of numerous party members and journalists "proves that the Government really desires for the coming election to be carried out freely and for all parties to participate in them, which will result in a Parliament long needed by the people".

DC/R Central Files 787.00/1-1253

JAN 29 1953 FILED L WC

ABAllen/jh
REPORTER(S)

RESTRICTED

PREPARATION TIME

ACTION COPY – DEPARTMENT OF STATE

The action office must return this permanent record copy to DC/R files with an endorsement of action taken.

RESTRICTED
(Classification)

DO NOT TYPE IN THIS SPACE
787.00/1-1253
XR 987.64

FOREIGN SERVICE DESPATCH

FROM : AMEMBASSY, BAGHDAD.

NEA MESSAGE CENTER 1953 JAN 21 AM 11 12

468 DESP. NO.

January 12, 1953 DATE

TO : THE DEPARTMENT OF STATE, WASHINGTON.

AIR POUCH PRIORITY

JAN 13 1953

REF :

INFO TEL AVIV LONDON PARIS ANKARA hm

15 For Dep Use Onl

RJAN 19 REC'D

SUBJECT: PRESS COMMENT ON THE FORTHCOMING ELECTIONS

ACTION NEA INFO OLI IBS IFI IPS ~~AMMAN~~ BEIRUT CAIRO JIDDA DAMASCU JERUSALEM TRIPOLI

Central Files 787.00/1-1253

SUMMARY

As election day approaches, the Baghdad press has begun to exercise a little more daring in discussing the elections and in asking the Government to take steps to ensure the freedom of the electorate to vote without interference. The trend toward specific criticism of the Government has been perceptible in recent weeks, in spite of the fact that there are no party organs being published.

END SUMMARY

On December 17th, Al Awqat al Baghdadiya published a generalized editorial statement praising the Government for its willingness to amend the electoral law and saying that "Iraqi public opinion attaches special importance to the result of the coming elections". On December 18th the paper went further and asked the Government to release the internees on the grounds that "most of the political internees among party members did not have any connection with the events (of November 23-26)".

Taking up the same theme, Al Difaa on December 21st argued that the Government and the parties "..should forget all about past mistakes and renew the struggle to regain lost opportunities...". The writer, Sadiq al-Bassam, argued that "The new era and the activities of the present Government... will undoubtedly eliminate the former hatred and misunderstanding between the Government on the one hand and the people and opposition political parties on the other".

Slightly more specific, Al Akhbar on December 22nd contended that the release of numerous party members and journalists "proves that the Government really desires for the coming election to be carried out freely and for all parties to participate in them, which will result in a Parliament long needed by the people".

JAN 29 1953 FILED LWC

ABAllen/jh
REPORTER(S)

RESTRICTED

PREPARATION TIME

ACTION COPY – DEPARTMENT OF STATE

The action office must return this permanent record copy to DC/R files with an endorsement of action taken.

INCOMING TELEGRAM Department of State 3211

ACTION COP

23
Action
NEA
Info
SS
G
EUR
E
OLI
CIA
OSD
ARMY
AIR
NAVY
P
PSB
I
INT
IFS
IBS

CONFIDENTIAL SECURITY INFORMATION
MESSAGE CENTER

FROM: Baghdad
1953 JAN 14 AM 7 51
Control: 4412
Rec'd: January 13, 1953
11:55 a.m.

TO: Secretary of State

NO: 875, January 13, 4 a.m.

SENT DEPT 875; RPTD INFO UNN AMMAN, BEIRUT, CAIRO, DAMASCUS JIDDA, JERUSALEM, TRIPOLI, TEL AVIV, LONDON, PARIS, ANKARA.

Trend as of Jan 12, five days before balloting, continuing run clearly to prospect of Nuri-Palace controlled Parliament with UPF only organized opposition group likely be represent Recent developments as follows:

1. As a result of Jan 8 decision (EMBTEL 861, Jan 9) estima 105 of Jabr's 115 candidates have withdrawn "because of open interference in the elections and lack of neutrality on the part of the Govt". Several Jabr candidates who withdrew were unopposed or certain of election. Jabr reportedly asking his followers to stay away from polls on election day in order to eliminate possibility of clashes.

2. Certifications of Govt-approved candidates elected as a result of withdrawals, are pouring into Baghdad. So far 43 deputies have been given certificates including 32 Nuri men, 3 Ministers in present Govt (Khalisi, Qassab, Jawdat) and 1 former Jabr man. Dhia Jaffar former Minister of Finance and Jamil Abdul Wahab former Minister of Justice Nuri's Cabinet re-elected.

3. Although reports current Jabr has agreed to certain of his followers staying in race, UMMA source believes most Jabr candidates who did not (rpt not) withdraw will find it difficult later return to UMMA Party if and when party re-instated because of resentment those withdrawing candidates who sacrificed seats for Party solidarity. Same source reports Ismail Ghanem, sole participating member former Istiqlal, will not (rpt not) return to that party.

4. Minister of Education Khalil withdrew in Diwaniyah improving prospects of Foreign Minister Jamali, whose election appears likely. Reports pro-Jabr Shaikh Shanshal plotting trouble in Diwaniyah not (rpt not) confirmed.

5. As result Jabr candidate Abul Timman's withdrawal, Minister of Economics Pachachi, running in cooperation with UPF's Ridha Shabibi, virtually certain of one of two seats in Baghdad's tenth district (proposed site of Govt oil refinery for which he negotiated

FILED JAN 14 1953

LWG

PERMANENT RECORD COPY

CONFIDENTIAL SECURITY INFORMATION

• This copy must be returned to DC/R central files with notation of action taken •

REPRODUCTION FROM COPY, IF CLASSIFIED PROHIBITED

RESTRICTED
(Classification)

The first clear criticism of the Government came on Decem 24th from Al Awqat al Baghdadiya, which said that with the rel of most internees and the approach of the elections, press censorship should be abolished. The paper argued that "If the reason for this press censorship is the events which led to th resignation of Al-Umari's government then there is no further use in its continuance, unless censorship is meant to prevent the press from criticising the negligence of certain government departments". Growing bolder, Al Awqat al Baghdadiya for December 29th went so far as to say that although the Prime Minister had promised to carry out free general elections he had still done nothing positive in that direction. The paper called for the abolition of martial law and the military courts and for lifting of press censorship.

On December 30th Sawt al-Jil hailed the new electoral law as opening a new stage in the country's political life and con- tended that this "puts an end to the interference and influence which were previously observed". It went on "An election of such great importance can only be conducted in a completely fres atmosphere, enabling the electors to use the full rights afforde them by the Constitution. Thus, the most important task of the present Government is to pay attention to this particular point"

On January 3rd, Al Saiqa predicted that the "dandies, effendis and even Excellencies" will lose ground in the election and expressed its hope that "new and younger men" will replace the "images" who were almost always members of former Chambers.

Burton Y. Berry

Dept. please pass copies to:
Amman, Beirut, Cairo, Damascus,
Jidda, Jerusalem, Tripoli, Tel Aviv,
London, Paris, Ankara

RESTRICTED

he negotiated). Pro-Nuri ex-Minister Economics Abdul M
Mahmoud at disadvantage against anti-West independent S
Al-Bassam in Baghdad's fourth district. Mahmoud is pri
Nuri figure likely be "sacrificed".

6. Current forecasts by leading Govt officials and can
dates would give UPF, which apparently has Govt support
maximum of eight, scattered independent oppositionists
and balance Nuri-Palace group. Division between Nuri P
members and pro-Palace independents not (rpt not) yet c
but trend thus far suggests heavy Nuri majority.

7. Jabr men say Govt, rather than attempting conceal fa
elections are controlled, flaunting its interference to
illustrate that Nuri-Palace clique has whip hand whether
elections direct or indirect. Also claim Nuri out to de
Saleh Jabr.

DU:ED/12

BERRY

AIR POUCH

CONFIDENTIAL
(Classification)

DO NOT TYPE IN THIS SPACE
787.00/1-1453

FOREIGN SERVICE DESPATCH

FROM : AMEMBASSY, BAGHDAD

NEA
MESSAGE CENTER
1953 JAN 29 PM 1 34

479
DESP. NO.

January 14, 1953
DATE

TO : THE DEPARTMENT OF STATE, WASHINGTON.

REF :

PRIORITY

JAN 22 1953

SUBJECT: CONVERSATION WITH SHAKIR AL WADI

See COMMENT

For Dept. Use Only

RECD JAN 27

ACTION
NEA
OLI
IBS
IFI
TCA
UNA
INFO
SEE PAGE 2 FOR DISTRIBUTION -

el

Central Files 787.00/1-1453

In informal conversation between Shakir al Wadi—former Minister of Defense and former Acting Minister of Foreign Affairs, and mentioned in some quarters as the next Prime Minister—and Philip Ireland, Counselor of Embassy,

(1) Shakir al Wadi said that elections now promised to be an overwhelming victory for Nuri's adherents and for the independents. He alleged there had been no interference but he reviewed election prospects so minutely and with such confidence that it is apparent that he knew steps had been taken assuring the election of Nuri supporters and others friendly to him.

(2) He thought the new Parliament would meet sometime between January 27 and 29.

(3) He implied that Nuri would not be Prime Minister immediately after elections but that there would be an interim holder of the office. He would not commit himself on the possible holder of this office. When it was pointed out that there had been considerable rumors about himself, he admitted that such rumors had existed but he did not affirm or deny that he was in the running. The impression was given that he, however, would be delighted to have a chance at the office if for no other reason than that it would vindicate his claim to stand high with the Regent, which has been questioned during the past few months.

(4) He interpreted Saleh Jabr's withdrawal from the elections as a move of fear and of desperation. He did not see how Saleh Jabr could get more than 8 or 9 seats as things stood, even with the seats at Basra where Nuri would not oppose him.

(5) He attributed the recent disturbances principally to Communists but said that a show of determination and force by the Government of the day would have controlled the riots. Its failure to give orders to use firearms if necessary was largely responsible for the disturbances getting out of hand. It was not true that the then Minister of Defense had resigned because of the failure of Mustapha al Umari to permit him to use firearms. Umari and the Defense Minister shared the blame between them for what happened. He pointed out that the riots had ceased immediately when Prime

FILED
MAR 12 1953

PWIreland/ep
REPORTER(S)

CONFIDENTIAL

PREPARATION TIME

ACTION COPY – DEPARTMENT OF STATE

The action office must return this permanent record copy to DC/R files with an

CONFIDENTIAL
(Classification)

Minister Nuriddin Mahmoud had passed the word that soldiers would fire against demonstrators as of November 25th.

(6) Prime Minister Nuriddin Mahmoud was not using his powers to secure the destruction of the Communists in Iraq. The trials were not punishing the guilty. Many were being released to the despair of those who had arrested them and produced the evidence. He had gone to the Prime Minister and pleaded that he take adequate action but without results

(7) He felt that the economic policy of the present Government would not be productive. For example, it had concentrated on vegetables at a time when they were going out of season. It had then concentrated on reduction of the price of fruit, including apples from Lebanon, which were not an element of the working man's diet. The people wanted cheaper bread. He pointed out that the municipality was planning the establishment of Government bakeries. This should do much. When it was pointed out that the price of wheat was surely an element in the provision of cheap bread for the people, he merely said that the recent rains should provide fine crops of wheat and should therefore bring the price down.

(8) The trip of Nuri to England was to accompany Sabah for medical treatment. Nuri had told him he would be back within 8 to 15 days.

COMMENT:

The conversation gave ample indication that Shakir al Wadi--who is a leading member of what he and his colleagues are pleased to call "The Gang", a collection of individuals surrounding Nuri and dependent on him and on the Palace for political and economic aggrandisement--has a firm grip on the machinery by which his group will be returned to power. The conversation further indicates that he has not yet caught the significance of recent political and economic trends in the Middle East, and he has few constructive ideas on which to base a program should he become President of the Council of Ministers. He is firmly convinced, however, of the need for friendship and cooperation with the West. His presence in any new Cabinet would, therefore, face us once again with the now familiar dilemma of a politician friendly to us, both because of a western outlook and because of his need for our support, but without sufficient insight and ability to lead constructively his country out of the current economic and social dilemmas which threaten to destroy it.

Burton Y. Berry

Dept. please pass copies to:
Amman, Beirut, Cairo, Damascus,
Jidda, Jerusalem, Tripoli, Tel Aviv,
London.

CONFIDENTIAL

INCOMING TELEGRAM — Department of State — ACTION COPY

RESTRICTED SECURITY INFORMATION

16
Action
NEA
Info
OLI
IA
SB
FI
PS
BS

Control: 10386
Rec'd: January 27, 1953
5:15 p.m.

FROM: Basra

TO: Secretary of State

NO: ~~40,~~ January 15.
Unnumbered

Re my 39.

Umma leaders tell me decision withdraw candidates Basra due elections not (repeat not) free and government threats against illiterate voters especially outside city Basra: Dasturi adherents state decision made because Jabr knew national results would be damaging Umma prestige.

Ummaites charge Dasturi supporting certain UPF candidates areas 1 and 2 and elsewhere Iraq in order show "elections free". I am convinced this charge correct re Basra Liwa. Ummaites say government has by intimidation, other pressures, caused withdrawal many candidates for example, those of Jamali in Diwaniyeh and of Omar Nadhmi in Ranya.

Former Umma Party Secretary Basra believes Nuri will pick Madfai as PM new government.

General atmosphere among Umma other opposition politicos Basra is of upcoming trouble Iraq.

GAUDIN

TT:HMR/ll

NOTE: Received in DC/T via pouch.

Sent to Baghdad #40

Correction made by DC/R

DC/R Central Files 787.00/1-1553

NEA MESSAGE CENTER JAN 28 1953 AM 11 12

FILED FEB 4 - 1953

CS /N

PERMANENT RECORD COPY

RESTRICTED SECURITY INFORMATION

• This copy must be returned to DC/R central files with notation of action taken

REPRODUCTION FROM THIS COPY, IF CLASSIFIED, IS PROHIBITED

الصـــــــور

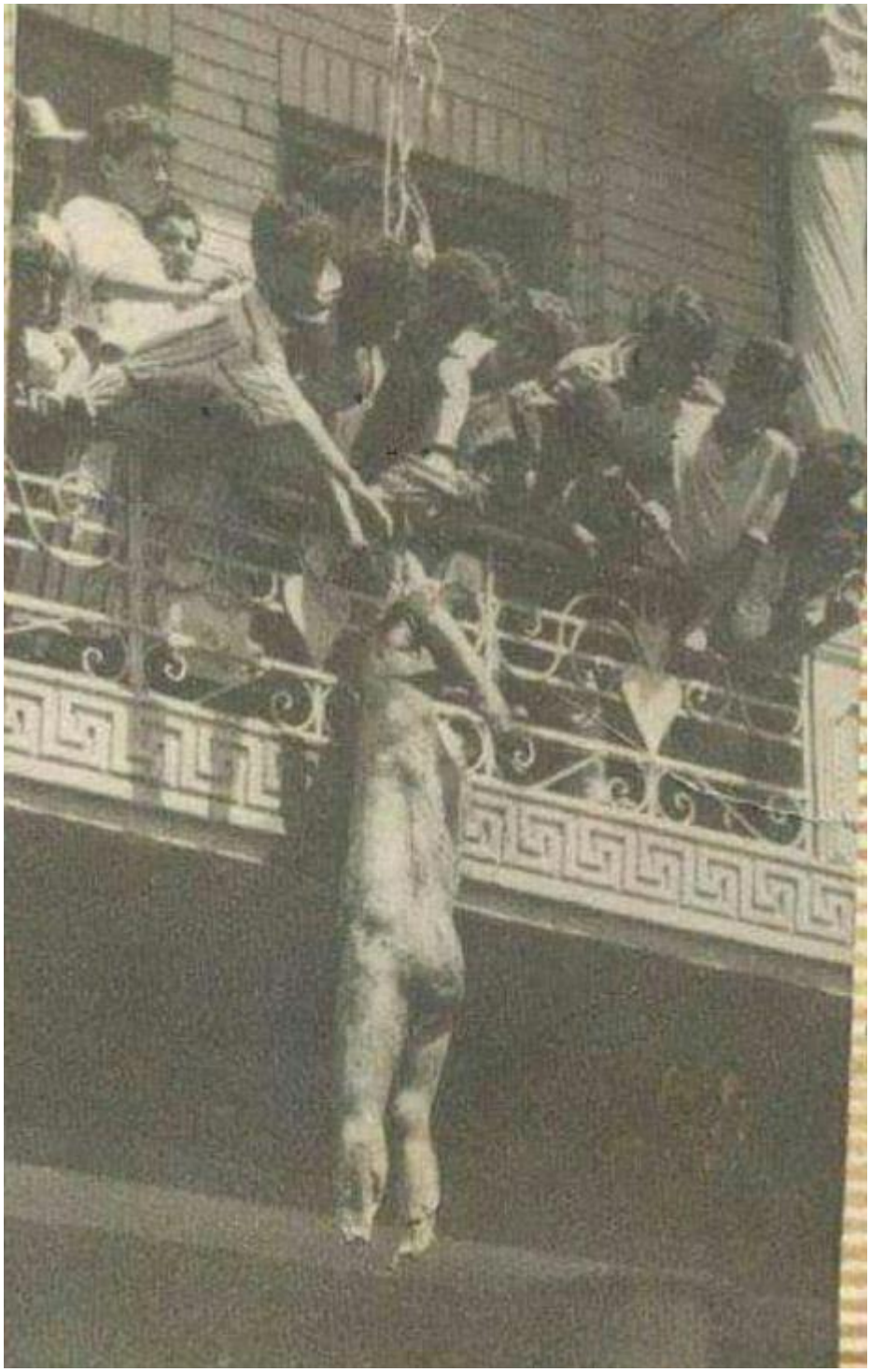

على متن RMS القارب الملكي للملكة ماري وإلى جانب الملك وهو يخاطب الصحافة، خاله الوصي عبد الإله

الملك وهو يخاطب سكان مدينة نيويورك

الملك فيصل وهو يشاهد المباراة من صندوق مالك نادي دودجرز

الملك فيصل مع جون كولمان نائب رئيس لجنة استقبال العمدة، مع الوصي عبد الإله

The First Direct Elections of the Iraqi Parliament on January 17,1953 .

In U.S.A. Secret Documents, Published for the first time

Prof. Dr.
Sinan Sadiq Hasain
Al- Zaidy

Asst . Prof. Dr.
Mohammed H. Kuter
Al- Rabay

College of Education Al-Mustansiriyah University

The First Direct Elections of the Iraqi Parliament on January 17,1953 .

In U.S.A. Secret Documents, Published for the first time

صورة الغلاف الخلفي : الرئيس هاري ترومان والملك فيصل الثاني في واشنطن آب 1952؛ الملك فيصل الثاني والوصي عبد الاله ورئيس الوزراء نوري السعيد